Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/78/R.24
البند 9(هـ) من جدول الأعمال

12 March 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والسبعون

روما، 9 – 10 أبريل/نيسان 2003

جمهورية فييت نام الاشتراكية

وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية

Document # 319398
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة المنطقة: موقع العمليات التي يموّلها الصندوق		**iv**
استعراض حافظة الصندوق		**v**
موجز تنفيذي		**vi**
أولا –	**المقدمة**	**1**
ثانيا –	**الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي**	**1**
ألف –	الخلفية الاقتصادية للقطر	**2**
باء –	القطاع الزراعي	**3**
جيم –	الفقر الريفي	**5**
دال –	الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي	**8**
ثالثا –	**الدروس المستفادة من تجربة الصندوق**	**10**
رابعا –	**الإطار الاستراتيجي للصندوق**	**12**
ألف –	الميدان الاستراتيجي والتوجهات المقترحة للصندوق	**12**
باء –	الفرص الرئيسية للتدخلات في المشاريع والابتكارات	**13**
جيم –	نطاق التغطية وإمكانات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	**15**
دال –	فرص إقامة صلات استراتيجية مع الجهات المانحة الأخرى	**16**
هاء –	مجالات الحوار السياساتي	**18**
واو –	مجال العمل من أجل تحسين إدارة الحافظة	**19**
زاي –	صياغة أولية لإطار الإقراض وبرنامج العمل المتجدد	**20**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	دونغ فييت نامي
1.00 دولار أمريكي	=	15 000 دونغ فييت نامي
1.00 دونغ فييت نامي	=	0.000067 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة المنطقة: موقع العمليات التي يمولها الصندوق

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصـــميمات المســـتخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض حافظة الصندوق

الإقليم	رقم المشروع	اسم المشروع	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض		تاريخ نفاذ مفعول القرض	تاريخ الإغلاق الحالي	رمز القرض/المنحة	عملة القرض	قيمة القرض/المنحة المعتمدة	الصرف (بالنسبة المئوية من المبلغ المعتمد)
آسيا والمحيط الهادي	328	ادارة الموارد بمشاركة السكان فى محافظة توين كوانغ	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	93/4/06	96/8/04	31 Dec 01	G - I - 576 - VN	دولار أمريكي	22 300	32
آسيا والمحيط الهادي	328	Pa ادارة الموارد بمشاركة السكان في محافظة توين كوانغ	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	93/4/06	96/8/04	01/12/31	L - I - 328 - VN	وحدة حقوق سحب خاصة	13 350 000	1
آسيا والمحيط الهادي	1007	مشروع صون الموارد الزراعية وتنميتها في محافظة كوانغ بنه	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	96/12/04	97/5/25	02/12/31	G - I - 28 - VN	دولار أمريكي	100 000	96
آسيا والمحيط الهادي	1007	مشروع صون الموارد الزراعية وتنميتها في محافظة كوانغ بنه	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	96/12/04	97/5/25	02/12/31	L - I - 434 - VN	وحدة حقوق سحب خاصة	10 050 000	96
آسيا والمحيط الهادي	1025	مشروع النهوض بالأقليات العرقية في مقاطعة ها غيانغ	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	97/12/04	98/4/27	04/6/30	G - I - 52 - VN	دولار أمريكي	50 000	42
آسيا والمحيط الهادي	1025	مشروع النهوض بالأقليات العرقية فى مقاطعة ها غيانغ	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	97/12/04	98/4/27	04/6/30	L - I - 460 - VN	وحدة حقوق سحب خاصة	9 200 000	79
آسيا والمحيط الهادي	1091	مشروع التنمية الريفية فى محافظة ها نته	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	99/4/29	99/9/17	06/3/31	G - I - 42 - VN	دولار أمريكي	100 000	13
آسيا والمحيط الهادي	1091	مشروع التنمية الريفية فى محافظة ها نته	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	99/4/29	99/9/17	06/3/31	G - I - 73 - VN	دولار أمريكي	100 000	71
آسيا والمحيط الهادي	1091	مشروع التنمية الريفية فى محافظة ها نته	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	99/4/29	99/9/17	06/3/31	L - I - 507 - VN	وحدة حقوق سحب خاصة	11 400 000	52
آسيا والمحيط الهادي	1202	مشروع تنويع مصادر الدخل الريفى فى محافظة توين كوانغ	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	01/12/06	02/8/21	9/3/31	G - I - 133 - VN	دولار أمريكي	60 000	28
آسيا والمحيط الهادي	1202	مشروع تنويع مصادر الدخل الريفى فى محافظة توين كوانغ	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	01/12/06	02/8/21	9/3/31	L - I - 578 - VN	وحدة حقوق سحب خاصة	16 400 000	4

موجز تنفيذي

مقدّمة. إرساءا لقاعدة توجّه برنامج الصندوق القطري في فييت نام على مدى السنوات الخمس أو الست المقبلة، أوفدت بعثة ميدانية في تموز/يوليو 2002 لتحيين ورقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي وضعت في كأنون الأول/ديسمبر 1996. وقد استندت البعثة إلى وثيقتين رئيستين، هما: (1) الاستراتيجية الشاملة للتنمية والتخفيف من وطأة الفقر، التي وضعتها وزارة التخطيط والاستثمار وأقرها رئيس الوزراء في ايّار/مايو 2002، و(2) استعراض حافظة الصندوق وتقييمها، المنجزة في نيسان/أبريل 2001، والتي من أهدافها المعلنة الإسهام في تنقيح ورقة الفرص الاستراتيجية القطرية.

منازع الفقر. يستفاد من الدراسات المستندة إلى تعريف الفقر الشامل المصطلح عليه دوليا، أن معدّل الفقر في فييت نام قد شهد أنخفاضا تدرجّيا من حوالي 58% في العام 1993 إلى 37% في 1998 ثم إلى 32% في العام 2000. ويعود هذا التقدّم الهام، بقدر كبير، إلى سرعة التنمية الاقتصادي في الأرياف والمناطق الحضرية، نتيجة للإصلاحات الاقتصادية في السبعينات والثمأنينات. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا التقدم لا يزال ضعيفا، إذ تعيش نسبة كبيرة من السكان فوق مستوى الفقر بقدر ضئيل، فيما تزداد الفوارق بين المناطق الحضرية والأرياف. ينتشر الفقر بشكل خاص في الأرياف، لكن تتفاوت مستوياته بنسبة كبيرة بين المناطق. ومن بين المناطق التي تسجّل مستوى عاليا *نسبيا* من الفقر ، المنطقة الشمالية الغربية، والشمالية الوسطى، والمرتفعات الوسطى، والساحل الأوسط والشمالي الشرقي. أما *العدد الأكبر من الأسر الفقيرة* فنجده في المناطق الشمالية الوسطى، والشمالية الشرقية، ودلتا الميكونغ والساحل الأوسط. حيث يقاسي 70 % من فقراء فييت نام شظف العيش والعزلة الجغرافية، ويعانون من قلة فرص الحصول على الخدمات والموارد الإنتاجية، ومن البنى الأساسية الضعيفة وكثرة الكوارث الطبيعية. ومن بين المناطق التي شهدت تحسّنا بطيئا في التخفيف من وطأة الفقر في السنوات الأخيرة، دلتا الميكونغ والمرتفعات الشمالية والوسطى والساحل الأوسط. كما تعاني مجموعات الأقليات العرقية من نسبة فقر مرتفعة، إذ تشكل 29% من مجموع فقراء البلاد رغم أنها لا تتجأوز 13%من مجموع السكان.

الاستراتيجية الشاملة للتنمية والتخفيف من وطأة الفقر. أنها خطة عمل عشريّة للتخفيف من وطأة الفقر أقرها رئيس الوزراء رسميا في مايو/ايار 2002. وقد أعدت حكومة فييت نام هذه الوثيقة بدعم من البنك الدولي، وهي ثمرة عملية إعداد ورقة الفرص الاستراتيجية القطرية. تقوم الاستراتيجية الشاملة على عنصر أساسي هو التنمية الزراعية والريفية، إذ أن 77% من السكان و90% من الفقراء يعيشون حاليا في الأرياف، فيما يدّر القطاع الزراعي 70% من الدخل الريفي. وتقترح الاستراتيجية طائفة من الإجراءات الهادفة إلى معالجة مشكلة الفقر، منها زيادة الموارد لتحسين نظم البحوث والإرشاد، والاهتمام باحتياجات فقراء المزارعين والأقليات العرقية في المناطق الجبلية، وتحسين الفرص الافتراضية أمام الفقراء. كما تركّز الإجراءات على تحسين شروط حيازة الأراضي وتيسير الإدارة المستديمة للموارد الطبيعية بمشاركة أصحاب الشأن.

الإطار الستراتيجي للصندوق. النّية معقودة على أن تهدف استراتيجية الصندوق في فييت نام إلى وضع واختبار مناهج ابـتكاريه لمعالجـة الفقـر، قابلـة للتكرار والتطوير من جانب الحكومة ووكالات المساعدة الرسمية للتنمية في إطار الاسـتراتيجية الشـاملة. ولا بد أن يستمّر الصندوق في التركيز على *المناهج المحلية والمتعددة القطاعات ضمن ولاية واحدة*، والتي كانت أساس البرنامج القطري للصندوق حتى الآن.

نظـرا للانتشـار الإقليمـي للفقـر لا بد من التركيز على المرتفعات الشمالية، والساحل الشمالي الأوسط، والمرتفعات الوسـطى، ودلـتا المـيكونغ. أما المجموعات الرئيسية المستهدفة، فهي والأقليات العرقية، والأسر التي تقطن المناطق النائـية (معظمها من المرتفعات) التي تفتقر إلى موارد طبيعية، والأسر التي تسكن في المناطق الساحلية الأكثر تعرّضا للتقلبات المناخية، والأسر التي تعيلها النساء، والأسر المعاقة، والمهاجرين وغير الملاّكين. وتعطى أولوية أيضا للنساء والشباب العاطلين عن العمل، ليس بسبب من ظروفهم الاجتماعية القاسية فحسب، بل أيضا لدورهم الستراتيجي المساعد على التغيير في عملية التنمية.

تماشـيا مـع الإطار الستراتيجي الموّحد للصندوق ومع الاستراتيجية الأقليمية، تحددت الأهداف التالية لإدراجها ضمن أنشطة الصندوق المستقبلة في فييت نام:

زيادة فرص الحصول على الخدمات البشرية والاجتماعية بواسطة:

- بناء قدرات الأسر الفقيرة والمنظمات الشعبية لتمكينها النهوض بعملية التنمية ومعالجة الفقر بمزيد من الفعالية.
- تحسـين دور المـرأة ووضعها باعتماد برامج تساعدها على تعزيز موقعها في الأسرة وفي المجتمع المحلي، وتحسين قدرتها على التغيير.
- زيـادة مسـتوى الأمـن الغذائي لأفقر الأسر أضعفها، بتنويع مصادر الدخل الريفي وزيادة فرص العمل في الأرياف، مع التركيز على تطوير الشركات الصغيرة وتوفير فرص افضل للتأهيل المهني.

زيادة فرص الحصول على الخدمات الإنتاجية والتكنولوجيا بواسطة:

- زيادة فرص حصول الفقراء على الموارد الإنتاجية، وبخاصة الأراضي والقروض والموارد الحرجية.
- تحسين إدارة الموارد الإنتاجية بتمكين الفقراء الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، بما يتيح لهم توفير الدخل بشكل مطرد.
- تحسـين المرافق الأساسية في القرى والمجتمعات المحلية تمهيدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الفقيرة.

توجّهات رئيسية واسعة تهدف إلى:

- تعزيـز الإدارة الحسنة، مع التركيز على تطبيق نهج لامركزي لإدارة المشروعات وتوطيد الديمقراطية على المستوى الشعبي.

- تقاسم الدروس المستخلصة من تنفيذ البرنامج القطري الممول من الصندوق، للتأثير في السياسات والبرامج الوطنية، بالتعاون مع وكالات المساعدة الرسمية للتنمية المعتمدة نفس المناهج.

فرص الشراكات الاستراتيجية. كانت تجربة برنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالة السويدية للتنمية الدولية في تمويل المساعدة التقنية وتكاليف التدريب ضمن مشروعات سابقة للصندوق في فييت نام ناجحة جدا، مما دفع بهما إلى الإعراب عن تعهدهما الاستمرار في هذا التعاون. وتناقش المديرية العامة الإيطالية للتعاون من اجل التنمية حاليا مع الحكومة ومع الصندوق إمكانية دعم أنشطة التنمية في المرتفعات الوسطى.

الحوار السياسي. الصندوق ملتزم تيسير إطلاع الأجهزة الوطنية المعنية على الدروس المستخلصة، كمساهمة في عملية إعداد البرامج والسياسات الوطنية. ويؤدي مشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، لتقديم المساعدة التقنية إلى برنامج الصندوق، دورا أساسيا في تنسيق هذه العملية مع الحكومة، ومع الجهات الرئيسية الممولة، كالبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي.

تقدير المقترض. رغم الارتياح العام إزاء البرنامج القطري للصندوق، الذي يعتبر نموذجا بالنسبة لوكالات المساعدة الرسمية للتنمية، طلبت الحكومة إلى الصندوق أن يحسّن دوره خلال تنفيذ المشروع لضمان إشراف أنجع على المشروعات وقدر أكبر من الدعم للتنفيذ. وفي محادثة عبر الفيديو جرت في أيلول/سبتمبر لمناقشة مسودة ورقة الفرص الاستراتيجية القطرية، اقترحت الحكومة الاعتماد على برنامج الأمم المتحدة للتنمية كمؤسسة متعاونة مسؤولة عن الإشراف على حافظة الصندوق بكاملها في فييت نام. وقد عرض البنك الدولي آنذاك مكتبا في مقّره على الصندوق في حال تعزيز حضوره الميداني بالتعاقد مع موظف دائم يقيم في هانوي.

جمهورية فييتنام الاشتراكية
وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1 - كان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أول مؤسسة مالية دولية كلفّتها حكومة فييت نام تمويل مشروع للتنمية الريفية فيها عام 1993. ومنذ ذلك الحين، وضع الصندوق برنامجا قطريا اعتبرته الحكومة نموذجا يحتذى به من جانب الوكالات الأخرى للمساعدة الرسمية للتنمية. وفي عام 2000 – 2001 قام مكتب التقييم والدراسات، إلى جانب إدارة آسيا والمحيط الهادئ، بإجراء استعراض وتقييم مشترك للحافظة القطرية، هدفت لتكون سندا لتنقيح ورقة الفرص الاستراتيجية القطرية عام 1996، وخلصت إلى أن الأهداف الرئيسية لتلك الورقة ما زالت صائبة. وبنتيجة ذلك ركزّت ورقة الفرص الاستراتيجية القطرية عام 2002 على تقدير الدروس المستخلصة وتحديد مناطق التدخل الجديدة المتماشية مع الإطار الستراتيجي للصندوق واستراتيجيته الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى تقييم الحافظة القطرية واستعراضها، استند الصندوق إلى الاستراتيجية الشاملة للتنمية والتخفيف من وطأة الفقر التي أفرها رئيس الوزراء في أيار/مايو 2002، والتي كانت ثمرة عملية إعداد ورقة استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر التي دعمها البنك الدولي.

2 - وعملا بالنهج الحالي للصندوق، ساهم موظّفو المشروع والحكومات المحلية في تقدير الدروس المستخلصة من جميع المشروعات الممولة من الصندوق. وقد أنجزت مسودة تقرير ورقة الفرص الاستراتيجية القطرية في فييت نام ونوقشت في اجتماع اختتامي عقد في هانوي في 1 آب/أغسطس 2002، ثم في محادثة عبر الفيديو بين هانوي وروما في مكتب البنك الدولي في 19 أيلول/سبتمبر 2002.

الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر[1]

3 - **لمحة عامة.** تمتد فييت نام مسافة 650 1 كلم على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة الصينية. وتبلغ مساحتها الإجمالية 689 331 كلم مربع، منها دلتا النهر الأحمر في الشمال ودلتا الميكونغ في الجنوب. تغطّي الجبال القسم الأكبر من البلاد بحيث لا تزيد نسبة الأراضي المزروعة عن 21%. قدّر عدد السكان في العام 2000 بحوالي 77.5 مليون نسمة، وكانت نسبة النمو الديموغرافي قد انخفضت إلى النصف من 3.1% في الستينات والسبعينات إلى 1.6% حاليا، وما زالت على انخفاض. يعيش 77% تقريبا من السكان في الأرياف، معظمهم في مناطق الدلتا. يزداد عدد سكان المدن بسرعة، بنسبة سنوية قدرها 3.6%، أي نصف الازدياد السكاني العام. عدد الأقليات العرقية المعترف بها رسميا 53، أي ما يعادل 13% من مجموع السكان، يعيش ثلاثة أرباعهم في إحدى عشرة ولاية في مناطق الشمال

[1] البيانات الاقتصادية والسكانية عن مجلة الإيكونومست 2001.

الجبلـــية وفي ولايات المرتفعات الوسطى الأربع. وقد عانت الأقليات العرقية من التهميش المتزايد طيلة سنوات، لتدفق المهاجرين من المناطق المخفضة تجذبهم وفرة الموارد الطبيعية في المرتفعات.

4 - **الأداء الاقتصـــادي**. حققـــت فييـــت نـــام نجاحـــا اقتصاديا باهرا في السنوات الخمس عشرة الأخيرة بفضل الإصـــلاحات الاقتصادية التي أقرت ضمن ما يعرف بسياسات *دوي موي*[2]. وبين العامين 1992 و 1997 كأن إجمالي الـــناتج المحلي الحقيقي ينمو سنويا بنسبة تزيد عن 8% وبلغ متوسطه في السنتين الماضيتين 6.8% وينتظر أن يتراوح بيـــن 6 و 7% خلال السنوات الخمس المقبلة. لكن رغم ذلك ما زالت فييت نام دولة فقيرة لا يتجاوز دخل الفرد فيها 420 دولار سنويا (تقديرات 2002).

5 - المؤشـــرات الاجتماعية. تعتبر المؤشرات الاجتماعية جيدة بالنسبة لبلد منخفض الدخل، وهي قد شهدت تحسنا ملموسا في السنوات الثلاثين أو الأربعين الأخيرة. معدلات الأمية مرتفعة، إذ تبلغ 86% بين الإناث و 94% بين الذكور دون العاشـــرة. متوسط الأعمار 68 عاما، ونسبة الوفيّات بين الأطفال 37 بالألف افضل مما هي عليه في بعض البلدان الأغـــنى بكثير من فييت نام. تضاعف الأنفاق الحكومي على التعليم أكثر من ثلاث مرات في السنوات العشر الأخيرة، مما أدى إلى عكس المنحى التاريخي إلى انخفاض نسبة الالتحاق بالمدارس. الوضع الصحي العام جيد نسبيا، والأنفاق الحكومي ما زال متدنيا في هذا القطاع. أنخفض عدد الممرضات والقابلات القانونيات باطراد، كما أنخفض أيضا عدد الأسرة في المستشفيات. افتقار نصف السكان تقريبا لمياه الشرب، ونسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية البالغة 39% هما المؤشران الاجتماعيان الرئيسيان المؤديان إلى ارتفاع مؤشر الفقر البشري[3]. وتجدر الإشارة أيضا إلى تزايد التباين بين المناطق الأوفر حظا (معظمها حضرية) والأكثر فقرا (معظمها ريفية)

باء – القطاع الزراعي

6 - **الـــزراعة**. المجتمع الفييت نامي زراعي بامتياز، إذ ينشط حوالي 70% من مجموع اليد العاملة في الزراعة والغابـــات، فيما يشكل الإنتاج الزراعي 24% من إجمالي الناتج المحلي[4] و 30% من القيمة الإجمالية للصادرات. وقد انخفضـــت نســـبة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي من 40% في 1991، لكن رغم ذلك بقي النمو ثابتا بمعدل سنوي قدره 4.2% بين 1990 و 2000.

7 - حوالي 36% من الأراضي مصنفة غير مستخدمة أو قاحلة، ومعظمها متضرر بشدة نتيجة تآكل التربة بسبب تعرية الغابات أو من الأملاح والحوامض الكبريتية كما في مناطق الدلتا. وتشكل الأراضي المزروعة نسبة ضئيلة جدا تعـــادل 0.13 هكتار للفرد، وهي من أدنى النسب في العالم. 62% من الأراضي المستخدمة لإنتاج المحاصيل مزروعة بالأرز، و23% لإنتاج محاصيل سنوية أخرى، و15% لإنتاج المحاصيل الدائمة. وقد شهد إنتاج المحاصيل زيادة سنوية بنســـبة 3.4% بين العام 1999 والعام 2000. وتهدف سياسات الحكومة إلى زيادة الأراضي المزروعة والمرويّة، لكن

[2] أي تحويل الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد سوقي.

[3] استنادا إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

[4] حصة الصناعة 37% والخدمات 39% من إجمالي الناتج المحل.

الفرص المتاحة تتضاءل باطراد. وتتيح السياسات الجديدة التي اعتمدت أواخر العام 2000 تنويع المحاصيل في المناطق المنخفضة المرويّة، بحيث يتسنّى للمزارعين تلبية الطلب مباشرة في الأسواق وتوسيع قاعدة مداخيلهم.

8 - شهد إنتاج الأرز، الذي يشكّل نصف الإنتاج الزراعي تقريبا، ارتفاعا مطردا إلى أن بلغ 400 كلغ للفرد سنويا في الوقت الراهن. وتحتل فييت نام حاليا المركز الثاني بين المصدرين العالميين بعد تايلاند، بعد أن كانت مستوردة صافية قبل دوي موي. وقد نجم هذا الارتفاع عن زيادة القدرة على الري، والزيادات الضئيلة في الكثافة المحصولية (بمعدل يناهز 140%) وتحسينات كبيرة في الإنتاجية[5] بفضل استخدام الأصناف المحسنّة والأسمدة والمبيدات. وكانت الإنجازات الرئيسية ناجمة مباشرة عن إصلاحات دوي موي، وبخاصة قوانين ملكية الأراضي التي سنّت في العام 1988 وفي العام 1993، والتي أنهت الملكيات الجماعية ووزعت الأراضي على الأسر المزارعة، وأنشأت نظام ملكية مضمونا وقابلا للتحويل. لكن الزيادات الإنتاجية إلى تباطؤ – بعد أن تحققت الأرباح السهلة.

9 - شهد إنتاج معظم المحاصيل الصناعية ركودا حتى العام 1994. عندما بدأت تزداد المساحات المزروعة وقيمة المحاصيل الدائمة مثل البن والمطّاط وقصب السكر والبلاذر. ويشهد القطاع الفرعي للمحاصيل الصناعية تباطؤا أيضا إزاء الزيادة الكبيرة في العرض وانخفاض الأسعار التصديرية. يلاحظ مثلا أن فائض العرض من البن قد دفع بالعديد من المزارعين نحو محاصيل أخرى. في العام 2001 كانت فييت نام أول منتج في العالم لبن الروبوستا الذي تنتشر زراعته في منطقة المرتفعات الوسطى. وتبيّن بيانات الفقر الجديدة أنه قد لحقت هذه المنطقة أضرارا فادحة نتيجة انخفاض الأسعار الذي أدى مؤخرا إلى وقوع اضطرابات اجتماعية. وقد تمّت نسبة كبيرة من الزراعات الجديدة للمحاصيل الصناعية في المناطق المرتفعة، حيث غالبا ما ادّت إلى نزاعات بين المجموعات المحلية والمصالح الخارجية حول حقوق الملكية.

10 - **الثروة الحيوانية**. كأن قطاع الثروة الحيوانية الفرعي مهملا نسبيا حتى فترة غير بعيدة. وكانت تربية الماشية تعتبر نشاطا ثانويا يعتمد طرائق إنتاجية تقليدية وفقيرة. ومنذ العام 1994 طرأ ارتفاع طفيف في عدد الأبقار (12%) والخنازير (16%) والطيور (26%). وكانت هذه الزيادات تلبية لارتفاع الطلب على اللحوم بين السكان الحضريين الذين يزدادون عددا وتدفقا. لكن رغم ذلك ما يزال استهلاك الفرد من اللحوم متدنيّا، مما يدّل على وجود مجال واسع لنمو هذا القطاع الفرعي.

11 - **الموارد الحرجية**. انخفضت نسبة الغابات الطبيعية من مساحة الأراضي الإجمالية من حوالي 44% في 1943 إلى 33% في الوقت الراهن، منها 2.2% فقط مصنفة غابات أساسية. وتدّل الإحصاءات الرسمية أن 0.2% من الغطاء الحرجي يخسر سنويا بسبب القطع والطلب على حطب الوقود وتعرية الغابات لأغراض الزراعة، لكن يعتقد أن الواقع أسوأ من ذلك[6]. وقد اعتبرت الحكومة أن التعرية الحرجية هي اخطر تهديد تواجهه البلاد منذ إعادة توحيدها، وبادرت إلى تشديد المراقبة على الغابات، ووضعت برامج تحريج كبيرة مثل برنامج إعادة تحريج الخمسة ملايين هكتار.

[5] من متوسط قدره 1.8 طن بالهكتار في 1978 إلى 4.1 في 1999

[6] مصادر غير رسمية تقدّر نسبة الغطاء الحرجي المفقود سنويا بحوالي 1.6%.

وكانـــت المؤسســـات الحرجية الرسمية في السابق هي التي تشرف على قطع الأخشاب وبيعها من غير أن يعود ذلك بمنفعة تذكر على المجموعات المحلية.

12 - اعتمدت الأقليات العرقية تقليديا بنسبة عالية على الموارد الحرجية للحصول على الغذاء وكمورد نقدي إضافي عند الضيق. وقد اختلّت أنماط الاستخدام التقليدية بشدة منذ السبعينات نتيجة لتتّبي قاعدة الموارد وتقييد فرص الوصول. وفـــي معظـــم الأراضـــي المرتفعة تعتبر مساحات الأراضي الحرجية الرسمية التي خصصت للأسر بهدف الاستخدام الفـــردي صـــغيرة جدا، كما جرى التوزيع عادة من غير مراعاة احتياجات المجموعات المحلية وأفضلياتها. وقد أدت القـــيود على استخدام الأراضي الموزّعة، إلى جانب القيود على تسويق المنتجات الحرجية، إلى عرقلة زراعة المناطق المحـــدودة الموزعـــة. وفي المرتفعات حيث الأراضي الزراعية المتاحة محدودة جدا، يشكل توزيع الأراضي الحرجية على الأسر أو على الكميونات والقرى في المناطق المعروفة باتباعها نظم الإدارة العرقية التقليدية فرصة هامة لتحسين معيشـــة الأسر الفقيرة. وتتيح القرارات الحكومية الأخيرة الناجمة عن برنامج إعادة تحريج الخمسة ملايين هكتار زيادة توزيع الأراضي الحرجية.

جيم – الفقر الريفي

13 - **ظـــروف الفقـــر ومنازعه**. استنادا إلى تعريف الفقر المصطلح عليه دوليا، أنخفضت نسبة الفقر في فييت نام باطـــراد مـــن حوالـــي 58% في 1993 إلى 37% في 1998 ثم إلى 32% في 2000. واستنادا إلى برنامج القضاء على الجوع والتخفيف من وطأة الفقر[7]، وهو البرنامج المستخدم حاليا في فييت نام لتحديد أهداف المساعدة المقدمة إلى الأسر الفقـــيرة، فـــأن حوالـــي 17% من الأسر تعتبر فقيرة. أما التسحينات في معايير المعيشة قياسا بالأنفاق الأسري، فهي مدعومـــة بشـــدة بمؤشرات أخرى، بما فيها مؤشرات اجتماعية (الحصول على الخدمات الصحية والتربوية، ومعدلات الـــتغذية)، والمعلومـــات النوعـــية المكتسبة من تقديرات الفقر التشاركية (إحساس الأسر بقدرتها على التحكم بشؤونها) وملكية الأصول الأسرية.

14 - ولا بـــد من التشديد على أن التقدم المحرز في خفض الفقر ما زال هشّا، إذ أن نسبة كبيرة من السكان تعيش فـــوق مســـتوى الفقر بقليل، علما أن تغييرا طفيفا في تعريف الفقر من شأنه أن يترك آثارا كبيرة على معدلات الفقر. وتعـــتمد غالبـــية الذين يكادون يعتبرون فقراء على الزراعة لكسب رزقهم، ونظرا لقلة مواردهم، يتعرّضون للصدمات الـــناجمة عن أحداث مثل المرض أو الظروف المناخية المعاكسة. ويمكن أن يؤدي انخفاض ضئيل في الدخل إلى دفع الكثيريـــن بســـرعة دون خـــط الفقـــر، كما يستدّل من كون 1 – 1.2 مليون يحتاجون إلى إغاثة طارئة كل سنة بسبب الكوارث الطبيعية. ومعظم هؤلاء فقراء تقريبا تنقصهم الموارد لمواجهة الشدائد من غير مساعدة خارجية.

[7] اســـتنادا إلى دخل الفرد السنوي بقيمة 0.96 مليون فييت نام دونغ (64 دولار) لسكان المناطق لجبلية والجزر، 1.2 مليون فييت نام دونغ (80دولار) لسكان المناطق الفقيرة الواطئة و1.8 مليون (120دولار) لسكان المدن، بقيمة عام 2000.

15 - **توزيع الفقر**. ينتشر الفقر بصورة خاصة في المناطق الريفية (الجدول الأول). ومعدلات الفقر النسبية للمناطق الريفية والحضرية هي 19.7% و 7.8% على التوالي، لكن الأهم من ذلك هو أن ما يزيد عن 90% من مجموع الأسر الفقيرة في فييت نام يعيشون في المناطق الريفية.

16 - مناطق معدلات الفقر *النسبي* الأكثر ارتفاعا تشمل المنطقة الشمالية الغربية، والمنطقة الشمالية الوسطى، والمرتفعات الوسطى، والساحل الأوسط والمنطقة الشمالية الشرقية، لكن عدد *الأسر الفقيرة المطلق* يبلغ ذروته في المنطقة الشمالية الوسطى، والشمالية الشرقية، ودلتا الميكونغ ومنطقة الساحل الوسطى. ويعيش حوالي 70% من فقراء فييت نام في هذه المناطق الموصوفة بقسوة ظروف العيش فيها، وعزلتها الجغرافية، وقلة وصولها إلى الموارد والخدمات الإنتاجية، والمرافق الأساسية الفقيرة، والظروف الطبيعية القاسية وكثرة الكوارث الطبيعية. ومن المناطق التي شهدت أبطأ نسبة في التخفيف من وطأة الفقر في السنوات الأخيرة، دلتا الميكونغ، والمرتفعات الشمالية، والمرتفعات الوسطى والساحل الأوسط (الجدول الثالث). تبيين إجراءات مؤشر الفقر أن المرتفعات الوسطى والشمالية هي الأشد فقرا في فييت نام.

الجدول 1: الفقر في الأرياف والمدن

المنطقة	عدد الأسر الفقيرة (بالآلاف)	% من مجموع الأسر الفقيرة في المنطقة	% من مجموع الأسر في فييت نام
الأرياف			
المناطق الجبلية	785	31.3	28.0
الأراضيالمنخفضة	1750	16.9	62.5
المجموع	2535	19.7	90.5
المناطق الحضرية	265	7.8	9.5
المجموع	2800	17.2	100.0

المصدر: برنامج القضاء على الجوع والتخفيف من وطأة الفقر/2000.

وثمّة تباين كبير بين المناطق في توزيع الفقر (الجدول الثاني).

الجدول 2: توزيع الفقر بين المناطق

المنطقة	عدد الأسر الفقيرة (بالآلاف)	% من مجموع الأسر الفقيرة في المنطقة	% من مجموع الأسر في فييت نام
الشمالية الغربية	146	33.9	5.2
الشمالية الشرقية	511	22.3	18.2
دلتا النهر الأحمر	337	9.8	12.0
الشمالية الوسطى	554	25.6	19.8
الساحل الأوسط	389	22.4	13.9
المرتفعات الوسطى	190	24.9	6.8
الجنوبية الشرقية	183	8.9	6.6
دلتا الميكونغ	490	14.4	17.5
المجموع	2800	17.2	100.0

المصدر: برنامج القضاء على الجوع والتخفيف من وطأة الفقر، 2000.

الجدول 3: معدلات التخفيف من حدة الفقر موزعة على المناطق

المنطقة	% الفقر 1993	% نسبة الفقر 1998	نسبة التخفيف
المرتفعات الشمالية	79	59	25
دلتا النهر الاحمر	63	29	54
الشمالية الوسطى	75	48	36
الساحل الأوسط	50	35	30
المرتفعات الوسطى	70	52	26
الجنوبية الشرقية	33	8	76
دلتا الميكونغ	47	37	22

المصدر: مكافحة الفقر: تقرير التنمية في فييت نام عام 2000.

17 - تـــنزع بـــيانات الفقـــر المبيّنة أعلاه إلى تمويه أنماط هامة بين المناطق. فعلى سبيل المثال يعتبر معدّل الفقر متوسطا في دلتا الميكونغ ، فيما توجد ولايات عدة ضمن هذه المنطقة تعأني من معدلات فقر مرتفعة جدا.

18 - **مواصفات الفقراء.** المواصفات الرئيسية للفقراء في فييت نام هي التالية:.

- حوالـــي 80% من الأسر الفقيرة تعتمد على الزراعة كمورد أساسي. ومعظم الأسر الزراعية الفقيرة شـــديدة الـــتأثر بالمخاطـــر، وهي تميل إلى استراتيجيات الاكتفاء الذاتي القائمة على طرائق الإنتاج

التقلـــيدية الموصوفة بقاعدتها الإنتاجية الضيقة، وقلة استخدام المستلزمات، والإنتاج المتدني النوعية والقيمة، والإنتاجية الضعيفة؛

- غالبا ما تكون الأسر الفقيرة منعزلة. وهي تنزع إلى العيش في القرى النائية والوعرة المسالك، غالبا في المناطق المرتفعة، وهي تفتقر عادة إلى خدمات النقل المناسبة. وتحدّ العزلة من التواصل بين هذه الأسر والعالم الخارجي واطّلاعها على المستجدات، كما تحول دون وصولها إلى الأسواق وخدمات التعليم والصحة. وغالبا ما تعاني الأسر الفقيرة من مشاعر العزلة الاجتماعية. كما أن الفوارق اللغوية والثقافية، مضافة إلى المشكلات الناشئة عن العزلة، تؤدي إلى إضعاف هذه الأسر؛

- تعاني الموارد البشرية لدى الأسر الفقيرة عادة من قلة التنمية بسبب من مستويات الالتحاق المدرسي المتدنيّة، وقلة الحصول على المعلومات. حوالي 90% من الفقراء لم ينهوا تعليمهم الثانوي، و57% لـــم ينهوا التعليم الابتدائي، و12% لم يلتحقوا أبدا بالمدارس. وتعود نسبة الالتحاق المدرسي المتدنيّة إلـــى أسباب متصلة بفرص الوصول والإمكانات المحدودة. والمدارس عددها أقل في المناطق الفقيرة حيـــث الأســـر الفقيرة أقل قدرة على تكبّد تكاليف التعليم، خاصة بين المجموعات العرقية، ولا سيما النساء؛

- تحـــوز الأســـر الفقيرة عموما مساحات محدودة أو متدنية النوعية من الأراضي. وفي العام 1998 صـــنّف 9% من الأسر الريفية أسرا بلا حيازات، فيما كأن حوالي 21% من مجموع الأسر الريفية في دلتا الميكونغ و29% في الجنوب الشرقي لا تملك أي أراض زراعية. ومشكلة عدم الحيازة إلى تفاقم، خاصة في دلتا الميكونغ؛

- محـــدودة هـــي الفرص المتاحة للأسر الفقيرة للحصول على تسهيلات ائتمانية، مما يدفعها عادة إلى الاعتماد بنسبة كبيرة على المقرضين الخاصين بفوائد مرتفعة جدا وقصيرة الأجل؛

- الأســـر التـــي يـــتعذّر علـــيها كسب رزقها من الأراضي تكون فرص العمالة المتاحة أمامها خارج المزارع محدودة عموما. وإذا توفّرت هذه العمالة، فهي تكاد تكون دائما عمالة غير ماهرة (أكثر من 80%)، وموسميّة وبخسة الأجر وبالتالي غير مستقّرة بنسبة عالية؛

- الأســـر الفقـــيرة معالوها كثر عادة، وبخاصة منهم الأطفال[8]. والعائلات الكبيرة غالبا ما يكون سببها جهـــل تقنّـــيات التنظيم الأسري الأساسية وعدم الوصول إليها. والأسر التي يكثر عدد معاليها يكون عملها أقل إنتاجية، وتتكبّد تكاليف تعليمية وصحية أكبر؛

[8] فـــي العـــام 1998 كان معدّل الإنجاب للمرأة من أفقر الأسر 3.5 أطفال، فيما كان 2.1 في أغنى الأسر. ويعود ذلك أيضا إلى عدم التشدد في تطبيق سياسة الطفلين بين الأقليات العرقية.

- والفقـــراء، خاصـــة الفقراء العرقيون، يعرفون القليل عن حقوقهم والإجراءات القانونية السليمة التي يملكـــون فرصـــا ضـــئيلة للوصول إليها. ولذلك فأن حقوقهم ومصالحهم غالبا ما تفتقر إلى الحماية الكافية.

19 - كـــل العوامـــل المذكـــورة آنفـــا تجعل الأسر الفقيرة شديدة التعرّض للصعاب الموسمية والصدمات الأسرية والأزمات التي تعاني منها المجتمعات المحلية. وهي تكاد تعجز عن تغطية مصاريفها الأساسية، الغذائية وغير الغذائية، كمـــا هي متأثرة بالأحداث الطارئة التي تؤدي إلى زيادة مصروفاتها أو خفض مدخولها. وغالبا ما يتسبب مرض احد افراد الأسرة في صدمة مالية مزعزعة يستغرق النهوض منها سنوات عديدة[9]. كما يؤدي إخفاق المحاصيل، أو إخفاق استثمار صغير إلى ضائقة اقتصادية شديدة للأسر الفقيرة.

20 - **قضـــايا التمايز بين الجنسين**. ثمّة قرائن متزايدة على أن المكاسب الاجتماعية التي حققتها المرأة إبان الحقبة الاشتراكية إلى تراجع. سيّما بفعل الخصخصة المتزايدة للخدمات والمرافق الأساسية الاجتماعية، فيما لا يزال الغموض يكتـــنف تحديد الأدوار الجديدة لكل من الرجل والمرأة في الاقتصادات القروية التي تكتسي طابعا تجاريا متعاظما. ولا تـــزال القيم التقليدية الموروثة المتعلقة بقضية التمايز بين الجنسين تشكّل ملامح الوضع الاجتماعي للمرأة، رغم التغّير الجذري الذي طرأ، ولا زال يطرأ، على مهامها اليومية. وتلقى مساهمة المرأة في الاقتصاد الأسري من حيث انجابيتها وعملها الإنتاجي في المزرعة وخارجها اعترافا متزايدا في الأنشطة الإنمائية. لكن رغم ذلك، فأن الفجوات الكبيرة التي ما زالت قائمة بين الجنسين، داخل المجتمعات المحلية وبينها، من حيث توزيع العمل، والقدرة، والوصول إلى الموارد والمعـــرفة، لم تعالج بعد بشكل ناجع. تشارك المرأة الريفية في عدد كبير من المهام، وغالبا ما تمارس أعمالا مضنية لفـــترات طويلـــة جـــدا، ممـــا يلحق ضرار بصحتها ويحّد من قدرتها، وما يستتبعها من فرص، على التركيز والتعلّم والابتكار. وقد أدّت شهادات استخدام الأراضي التي أصدرت باسم الأزواج إلى جعل المرأة معتمدة ماليا على الرجل، وأضـــعف حـــيلة عـــند الطلاق. كما تحرم هذه الممارسة المرأة من حقها في الوصول إلى الموارد الطبيعية الإنتاجية والتصـــرف بها، وإلى الخدمات الإقراضية الرسمية التي تقتضي ضمانات إضافية. وقد أدّت الأنماط الذكورية السائدة إلـــى خفـــض مســـتويات التعلـــيم والتدريب بين النساء، وبالتالي إلى إتاحة فرص أقل أمامهن لتولي وظائف رسمية، والمشـــاركة فـــي إدارة المجتمعات المحلية أو في سوق العمالة الماهرة. وتتباين القضايا المتصلة بالجنسين بقدر تباين المجموعات العرقية. فبينما تحقق تقدّم كبير بين *الكينه* (المجموعة العرقية السائدة)، لا تزال أقليات عرقية كثيرة على التقاليد الذكورية المتشددة، في الوقت الذي يؤدي فقرها إلى تفاقم الفوارق بين الجنسين.

21 - **المجموعات الضعيفة**. ينتشر الفقر على نطاق واسع بين مجموعات الأقليات العرقية التي لا تمثّل سوى 13% مـــن مجمـــوع السكان بينما تشكّل 29% من مجموع الفقراء. وعلى الرغم من دعم الحكومة النشط والاستثمار، تواجه مجموعات الأقليات العرقية عوائق محددة غالبا ما تطمسها العزلة الثقافية والجسدية.

[9] فـــي العـــام 1998 كان معدّل الإنجاب للمرأة من أفقر الأسر 3.5 أطفال، فيما كان 2.1 في أغنى الأسر. ويعود ذلك أيضا إلى عدم التشدد في تطبيق سياسة الطفلين بين الأقليات العرقية.

22 - يبلغ الفقر ارفع المستويات بين الأطفال، نتيجة لانتشاره على نطاق واسع في العائلات الكبيرة من جهة، ولارتباطه بمستويات الإعالة المرتفعة من جهة أخرى. وفي العام 1998 بلغ الأطفال دون الخامسة عشرة 32% من مجموع السكان، بينما كانوا يشكّلون ما نسبته 41% من الفقراء و45% من فقراء الغذاء. ويترك الفقر آثاره على أطفال الأسر الفقيرة في أوجه عدة: يحصلون عادة على مستوى أقل من التعليم الرسمي، مما يديم لديهم الفقر الموروث؛ كما يعانون من سوء التغذية؛ ويتعرّضون أكثر للمرض. وغالبا ما تكون البنات اشدّ تضررا.

23 - غالبا ما تكون الأسر الفقيرة التي فقدت عمالا بالغين، بسبب الموت أو الهجر أو الانفصال، من أفقر المجموعات. ويلحق إجحاف شديد بالأسر التي تعيلها النساء. إذ يلاحظ أن 12.4% من أفقر خمس تضم أسرا تعيلها نساء. ويستفاد من الأدلة المتاحة أن النساء التي تعيش وحدها اصعب حالا بكثير من الرجال الذين يعيشون وحدهم. ويرجّح أن تكون الأسر التي يعيلها معاق بين أفقر المجموعات. وفي بعض الولايات تزيد نسبة المعاقين عن 5% من مجموع السكان. عدد كبير من الأسر التي تعيلها نساء والأسر المعاقة هو نتيجة مباشرة للحرب الأميركية. أما الأسر الشابة فأنها غالبا ما تملك حيازات صغيرة، أو لا تملك أي حيازات، وهي تعاني من الإجراءات الطويلة اللازمة لإصدار شهادات استخدام الأراضي وتحويلها وتعديلها.

دال – الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

24 - منذ التوحيد حددت الحكومة التخفيف من وطأة الفقر واحدا من أهدافها الرئيسية، على غرار ما فعلت إصلاحات *دوي موي* التي أطلقت في العام 1986. وتحدد الاستراتيجية الشاملة للتنمية والتخفيف من وطأة الفقر، التي أقرتها الحكومة في أيار/مايو 2002، خطة عمل الحكومة في الأجل المتوسط والأجل الطويل، وتقرن الخطط والاستراتيجيات الإنمائية المفصّلة في طائفة واسعة من الوثائق السنوية والمتعددة السنوات، بإجراءات ملموسة مشفوعة بخطط واضحة للتنفيذ. وتتضمن هذه الاستراتيجية تحليلا موثّقا وشاملا للفقر، وتفنيدا لاستراتيجية التخفيف من وطأة الفقر استنادا إلى " نمو متوازن " وسياسات تشمل الاقتصاد الكلي والمجالات البنيوية والقطاعية.

25 - تشكّل التنمية الزراعية والريفية عنصرا أساسيا من عناصر الاستراتيجية الشاملة للتنمية والتخفيف من وطأة الفقر، علما أن 77% من السكان و90% من الفقراء يعيشون حاليا في الأرياف، وتوفّر الزراعة 70% من الدخل الريفي. وكما تؤكد الحكومة، فأن التجربة المكتسبة في إطار البرنامج القطري للصندوق قد استخدمت لتصميم الاستراتيجية الشاملة للتنمية والتخفيف من وطأة الفقر، التي تقترح طائفة من الإجراءات لمعالجة الفقر الريفي، منها: (i) زيادة الموارد لتحسين البحوث ونظم الإرشاد؛ (ii) إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات فقراء المزارعين والأقليات العرقية في المناطق الجبلية؛ (iii) تحسين فرص حصول الفقراء على القروض؛ (iv) تحسين أمن حيازة الأراضي؛ (v) وتيسير الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بمشاركة أصحاب الشأن.

26 - ترمي الإجراءات التي تقترحها الاستراتيجية الشاملة للتنمية والتخفيف من وطأة الفقر إلى تحقيق الأهداف التالية: (i) زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج؛ (ii) زيادة تنافسية المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية؛ (iii) تنويع إنتاج قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك؛ (iv) تحسين القدرة التصنيعية زيادة لنوعيّة الإنتاج

وتلبية للطلب في السوق المحلية وعلى الصادرات؛ (v) إيجاد المزيد من فرص العمل؛ (vi) وزيادة الدخل الريفي بتطوير الصناعة الريفية والخدمات وغيرها من الأنشطة خارج المزارع.

27 - يجري حاليا تنفيذ عدد من المشروعات والبرامج الحكومية للتخفيف من وطأة الفقر، التي تندرج ضمن الإطار الأوسع للبرنامج الوطني الهادف للقضاء على الجوع والتخفيف من وطأة الفقر وإيجاد فرص العمل (2001 – 2005)، الذي أقره رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2001. ويأخذ البرنامج بالإنجازات التي حققتها مبادرات عدة للقضاء على الجوع والتخفيف من وطأة الفقر[10] التي تضمنّت أيضا توفير مستلزمات زراعية مدعومة وإعفاءات من التكاليف الصحية والرسوم المدرسية. لكن يستفاد من دراسات تقييمية وضعتها الحكومة مؤخرا، أن فعالية بعض برامج القضاء على الجوع والتخفيف من وطأة الفقر في إفادة الفقراء ربما كانت محدودة. ولذا، فأن البرنامج الجديد يهدف إلى تحديد السياسات المساعدة للفقراء في مجالات العناية الصحية والتربية. ويولي هذا البرنامج اهتماما خاصا لوضع شبكات أمان وإيجاد فرص عمل للأقليات العرقية الأكثر تضررا والمجموعات الضعيفة (خاصة في المناطق الأكثر تعرضا للكوارث)، كما يركّز على الإسكان وتوزيع حقوق استخدام الأراضي، والتنمية الزراعية والري والريفية، وعلى الأنشطة المجزية خارج المزارع[11].

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر

28 - منذ العام 1993 موّل الصندوق خمسة مشروعات (راجع استعراض حافظة الصندوق) بتعهدات إقراضي إجمالية تناهز 80 مليون دولار أمريكي، يقدّر أن 1.4 مليون شخص قد استفادوا منها مباشرة. وقد أنجز المشروعان الأولان بصرف القروض بنسبة 100%. وتبيّن أدناه الدروس الرئيسية المستخلصة.

29 - **المناهج التشاركية**. حققت مشروعات الصندوق تقدما كبيرا في تطوير المناهج التشاركية التي مكنّت المجموعات المحليّة في عملية التنمية. ومن الدروس الرئيسية المستخلصة:

- لا بد أن تقوم المناهج التشاركية على تطوير منظمات شعبية قوية مؤسسيا مثل مجالس التنمية القروية، ضمانا لاستدامتها؛
- لا بد من توسيع دور هذه المؤسسات القروية ليتجاوز التحديد الأولي لاحتياجات التنمية وأولوياتها، كي تشمل كافة جوانب العملية الإدارية، بما في ذلك إدارة التنفيذ وتقييم التأثير؛

[10] مثل القروض التي يمنحها بنك فيبت نام للتنمية الزراعية والريفية للفقراء من غير ضمانات إضافية، والبرنامج 133، والبرنامج الوطني الهادف للقضاء على الجوع والتخفيف من وطأة الفقر، والبرنامج 135، وبرنامج البلديات ال 1715 الفقيرة، والبرنامج 120 لايجاد فرص العمل، والبرنامج 327 لإعادة تحريج الروابي القاحلة والأراضي المعدومة واستقرار الأقليات العرقية الرحّل، والبرنامج 661، وبرنامج اعادة تحريج الخمسة ملايين هكتار.

[11] تبلغ الميزانية المقدّرة لمبادرات القضاء على الجوع والتخفيف من وطأة الفقر 10 تريليون فيبت نام دونغ أو 6.7 مليار دولار أمريكي، فيما تبلغ الميزانية المقدّرة لدعم مشروع إيجاد فرص العمل 1.8 تريليون فيبت نام دونغ أو 1.2 مليار دولار أمريكي.

- لا بد من استخدام التقدير الريفي التشاركي كأداة لتحديد الأولويات لجميع الأنشطة القروية، كما لا بد من تقدير احتياجات النساء والرجال بشكل منفصل؛

- لا بـــد أن يعتبر وضع آليات تمويلية مرنة ولامركزية، مثل صناديق تنمية المجتمعات المحلية، جزءا لا يـــتجزأ من النهج المعتمد على المجتمعات المحلية، لكونها تتيح لهذه توجيه موارد المشروع لتلبية احتياجاتها المعلن عنها؛

- لا بـــد لإدارة صـــناديق تنمية المجتمعات المحلية، التي قامت بنسبة كبيرة على المستوى البلدي، أن تكـــون أكـــثر لامركزية لتصبح على مستوى القرية، ترشيدا لدور المجموعات المحلية المستهدفة في الاشراف على هذه الصناديق؛

- ولا بـــد مـــن تركـــيز أكبر على إضفاء الطابع المؤسسي المناهج التشاركية في برامج إنمائية تموّلها الحكومة، بعد أن كانت تستخدم حتى الآن في محيط المشروع؛

- يمكـــن للمـــنظمات الكبـــيرة والمنظمات غير الحكومية التي تملك خبرة في تعبئة المجتمعات المحلية وتمكينها، أن تضطلع بدور هام في تطوير المناهج التشاركية.

30 - **الإدارة اللامركـــزية للمشـــروع**. نجحـــت مشروعات الصندوق في تطبيق اللامركزية على طائفة من المهام الإداريـــة حـــتى مستوى القطاع، استنادا إلى البنى الحكومية على مستوى القطاعات والولايات، وكانت التجربة عموما فعالة. ومن الدروس الرئيسية المستخلصة: (i) ثمة حاجة إلى تطبيق اللامركزية على مستوى البلديات بواسطة اللجان الشـــعبية الـــبلدية بوصـــفها الهيئة التمثيلية الشرعية على هذا المستوى، عوضا عن إنشاء بنى خاصة بالمشروع مثل المجـــالس البلدية للتنمية؛ (ii) لا بد من تفويض المسؤوليات التنفيذية من جانب وحدة إدارة البرنامج إلى وحدات إدارة البرنامج على مستوى القطاع وإلى اللجنة الشعبية البلدية إلى أقصى حد ممكن، مع تحديد واضح للأدوار والمسؤوليات؛ (iii) لا بـــد أن تترافق لامركزية مسؤولية التنفيذ مع إعادة السلطة المالية؛ (iv) تعتبر اللامركزية عملية تراكمية تنفّذ بالـــتدرّج (من حيث المستوى والمهام) مع تطوير القدرة المطلوبة؛ (v) ينبغي، عند الإمكان، تعزيز المؤسسات المحلية القائمـــة، عوضـــا عـــن إنشـــاء مؤسسات خاصة بالمشروع؛ (vi) لا ينبغي التقليل من أهمية الحاجة إلى بناء قدرات المؤسسات المحلية على مستويات القرية والبلدية والقطاع.

31 - الخدمـــات المالية الريفية. حققت مشروعات الصندوق نجاحا في تحسين ظروف مد الأسر الفقيرة بالقروض، فيما كانت تستخلص عبر هامة حول هذا المنهج، منها:

- قامت مجموعات الادّخار والائتمان التي أنشأت حتى الآن بدور أساسه تقنية القروض المصرفية إلى الأسر الفقيرة، وقياس أداؤها استنادا إلى الالتزام بقواعد الائتمان ولوائحه، وإلى معدلات السداد؛

- لـــم يكـــن التركيز كافيا على تطوير قدرة المجموعات على العمل كمؤسسات مالية قوية تعتمد على نفســـها وذاتـــية الإدارة، مما خفّض بشكل ملحوظ المنافع التي حصل عليها الأعضاء والحق ضررا بالاستدامة؛

- بإمكان الفقراء والشديدي الفقر أن يتحمّلوا فوائد تجارية غير مدعومة[12]؛

- كـــان لاســـتخدام المعـــدلات المدعومـــة آثارا سلبية على إنشاء مجموعات للادخار والائتمان قوية ومستديمة؛

- ثمـــة حاجـــة ماسة إلى التنسيق بين مختلف مصادر الائتمان التي تتضارب شروطها وظروفها، لما يحدثه هذا التضارب من لبس بين المنفذين والمستفيدين؛

- يمكن أن يؤدي الحصول على الائتمان وتقديمه في الوقت المناسب، وبخاصة تلبية لاحتياجات الدورة الزراعية، إلى التأثير إيجابيا على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛

- لا بد من إقامة صلات منتظمة مع الإرشاد في كل البرامج الائتمانية، مع تحسين المهارات والتدريب وتوســـيع الاســـتثمار تنويعا لفرص الدخل. معظم أعضاء مجموعات الادخار والائتمان التي دعمتها المشروعات الممولة من الصندوق حتى الآن من النساء.

32 - **تقديـــم الإرشاد**. حققت مشروعات الصندوق نجاحا معقولا في تطبيق المناهج التشاركية على أنشطة الإرشاد. ومن بين الدروس الرئيسية المستخلصة: (i) معظم الفرص التدريبية استفاد منها الرجال، وكانت نسبة نقل المعرفة إلى النســـاء ضـــعيفة بشـــكل عام، وبالتالي لم يحقق التدريب كامل النتائج المنتظرة، علما أن النساء تلعب دورا رئيسيا في الـــزراعة وتربية الماشية؛ (ii) لا بد من التركيز مزيدا على دور الثروة الحيوانية كجزء لا يتجزأ من النظم الزراعية وكفرصـــة هامة لتوفير الدخل للأسر الفقيرة؛ (iii) كما لا بد من تطوير الإجراءات المحسّنة لضمان معالجة مواضيع البحوث احتياجات المزارعين، ورصد نوعية البحوث، وربط نتائجها ببرامج الإرشاد الميدانية.

33 - **استخدام الموارد الحرجية**. ركّزت المجهودات التي يدعمها الصندوق في المناطق المرتفعة على إصدار عقود لحماية الغابات للمزارعين المحليين. وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته هذه العقود، إلا أنها مؤقتة بطبيعتها، إذ لا توفّـــر للمجتمعات المحلية حيازة طويلة الأمد ولا تعتمد مبدأ تقاسم المنافع بنسبة تذكر. وتعتبر عقود الحماية خطوة أولـــية لإعادة العناية بالغابات وإدارتها إلى المجتمعات المحلية. ولا بد أيضا من دعم التشارك في الشهادات بين النساء وأزواجهـــن لمـــا يســـمّى "الكتـــب الحمر" (شهادات حقوق استخدام الأراضي) عند الترويج لإصدار " الكتب الزرق " (شهادات حقوق استخدام الغابات).

[12] تساعد على ذلك أيضا معدلات السداد المرتفعة في المشروع التشاركي لإدارة الموارد في ولاية توين كوأنغ.

34 - **المرافق الريفية**. كان لاستثمار الصندوق في المرافق الريفية كبير الأثر في تنمية الأسر والمجتمعات المحلية الفقيرة، بزيادة قدرتها على التحرّك وتوفير فرص الوصول إلى الأسواق والخدمات الاجتماعية الأساسية التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للنساء والأطفال. كما أحرز تقدّم كبير في تطوير المناهج المركّزة على المجتمعات المحلية. ومن الدروس الرئيسية المستخلصة: (i) لا بد، من أجل ضمان أكبر قدر من الإفادة للمجموعات المستهدفة، من تركيز التنمية على المرافق القروية مثل الطرقات وتوفير المياه محليا وشبكات الري الصغيرة؛ (ii) لا بد من تحديد أنشطة التنمية وتنفيذها باستخدام المناهج التشاركية؛ (iii) طالما لم تقدّر احتياجات النساء والرجال بشكل منفصل، تبقى التنمية في صالح الأولويات الهيكلية للرجال؛ (iv) من شأن تنمية المرافق الأساسية القروية أن تلعب دورا هاما في رسملة الأسر الفقيرة، بحيث ينبغي أن تكون مساهمات المستفيدين ضمن نظم رواتب تساعد على زيادة وتنويع مصادرهم النقدية وتعزز مشاركتهم الواسعة في أنشطة المشروع الأخرى؛ (v) غالبا ما تكون التصاميم الوكالية المنسّقة غير مناسبة للنظم القروية الصغيرة، ولذا فمن الضروري أن لا يقتصر الدور القيادي للمستفيدين على التحديد، بل أن يشمل أعمال التصميم والصيانة.

35 - **الأخذ بقضايا التمايز بين الجنسين**. تشجّع مشروعات الصندوق على مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار ضمن المجتمعات المحلية. ومن الأنشطة المنفذّة لهذا الغرض، التقييم الريفي التشاركي للرجال والنساء بشكل منفصل لتحديد أنشطة التنمية في المجتمعات المحلية، وإيجاد حيّز مؤسسي للنساء في الأجهزة القروية، وتحسين فرص حصول النساء على الائتمان، وإنشاء صناديق مخصصة لتلبية احتياجات النساء. وبنتيجة هذه الأنشطة الهادفة اكتسبت المرأة ثقة، ووجدت أزرا عبر التضامن في المجموعة وبرهنت عن قدرتها على التصرف باستقلالية. لكن رغم ذلك، ما زالت أوجه هامة من عدم المساواة قائمة على صعيد اتخاذ القرار، وتوزيع العمل وأعبائه، وفرص العمل، والرأي العام، والأوضاع التغذوية والصحية. ولا بد من التركيز مزيدا على: (i) دعم التمثيل النسائي الفعّال في المؤسسات القروية وعمليات اتخاذ القرار في المجتمعات المحلية؛ (ii) وزيادة قدرة النساء على التفاوض حول إعادة تحديد أدوار الجنسين بتمكينهن فرصا افضل للحصول على الموارد والإشراف عليها، بما يخولهن مواجهة العوامل البنيوية التي تؤثر في وضع المرأة ضمن العائلة وفي المجتمع.

36 - **التمويل المشترك**. قام الصندوق بتطوير شراكات من اجل التمويل المشترك للقروض ضمن أربعة من المشروعات الخمسة التي نفذّت حتى الآن[13]. ومن الدروس الرئيسية المستخلصة: (i) نظرا لوجود مشروعات الصندوق في ولايات فقيرة وغالبا قصيّة حيث القدرة الإدارية الأولية محدودة، من المستحسن تقديم المساعدة التقنية لدعم التنفيذ؛ (ii) ينبغي تحديد المشاركين في التمويل في بداية المشروع، وتنبغي مشاركتهم في كامل الدورة التصميمية للمشروع ضمانا للملكية الكاملة والتنسيق السليم بينهم؛ (iii) ثمة حاجة لاتفاق مبدئي رسمي منذ بداية عملية التصميم للتخفيف من مخاطر الانسحاب[14]؛ (iv) يفترض أن لا يكون هناك أكثر من شريك في التمويل في كل مشروع، تحاشيا للعراقيل الإدارية؛ (v) ولا بد من التوصل إلى اتفاق حول الإبلاغ عن المشروع والإشراف عليه وتقييمه بشكل مشترك، وحول وكالة مشتركة لإدارة القرض/المنحة. وعلى الرغم من نجاح العلاقات السابقة للتمويل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالة الدولية للتنمية الدولية، لا بد للصندوق أن يعتمد على موارده الذاتية لتمويل المساعدة التقنية إذا اخفق الإعداد للتمويل المشترك.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – البيئة الاستراتيجية الملائمة للصندوق والإنطلاقات المقترحة

37 - استنادا إلى الإنجازات السابقة والدروس المستخلصة، ينبغي أن تبقى الاستراتيجية الأساسية للصندوق مركّزة على تطوير واختبار مناهج ابتكاريه للتخفيف من وطأة الفقر قابلة للتكرار والتوسيع من جانب الحكومة و/أو وكالات المساعدة الرسمية للتنمية. ولا بد، في تطوير هذه المناهج، من السعي إلى الاضطلاع بدور تحفيزي في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للتنمية والتخفيف من وطأة الفقر في فييت نام.

38 - على الصندوق أن يواصل التركيز على المنهج المحلي والمتعدد القطاعات الذي كأن أساسيا في البرنامج القطري حتى الآن، وذلك للأسباب التالية: (i) التركيز على الحلول القائمة على قاعدة المجتمعات المحلية يقتضي نهجا محليا وليس قطاعيا؛ (ii) تختلف أسباب الفقر وحلوله باختلاف القرى والأسر، وتقتضي نهجا متعدد القطاعات؛ (iii) تبيّن التجارب السابقة أن هذا النوع من المناهج شديد الفعالية لمعالجة الفقر وإدارة موارد المساعدة الرسمية للتنمية؛ (iv) تشّكل الحكومات المحلية (خاصة على مستوى القطاع والبلدية)، وهي في أساسها محلية، قنوات فعّالة من اجل اللامركزية العملية.

---

[13] مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

[14] نوقشت المشاركة الهولندية في التمويل كما جاء في التصميم حيث كان برنامج الأغذية العالمي مشاركا في التمويل، لكن في الحالتين تعذّر الدعم. كما نوقش دعم الوكالة الألمانية للتنمية (وتم التفاوض لاحقا على دعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية لكن تعذر الدعم أيضا. وفي كل الحالات استند تصميم المشروعات على إمكان التمويل المشترك وتضرر التنفيذ لعدم توفر المساعدة التقنية لاحقا.

39 - ينبغي أن تحافظ المشروعات المقبلة أيضا على منهج التركيز على ولاية واحدة للاسباب التالية: (i) لأنه يضمن مستوى أعلى من الملكية من جانب الحكومة الولائية، وهو شرط أساسي للنجاح في اعتماد مناهج التنمية الابتكارية واختبارها؛ (ii) المشروعات المركزة على أكثر من ولاية تكون إدارتها اصعب؛ (iii) إنشاء آليات مركزية للتنسيق لا بد أن يكون على حساب الإدارة اللامركزية للمشروع؛ (iv) تؤدي المشروعات المركزة على أكثر من ولاية عادة إلى نزاعات بين الولايات حول تخصيص الموارد.

40 - **التركيز الجغرافي**. تماشيا مع معدلات الفقر في المناطق، حدّدت ورقة الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 1996 ثلاث مناطق ذات أولوية: المرتفعات الشمالية؛ المنطقة الشمالية/الوسطى؛ والمرتفعات الوسطى (التي لم يموّل فيها الصندوق بعد أي مشروع). وتدعم بيانات الفقر الراهنة الاستمرار في التركيز على هذه المناطق.

41 - لا بد من إدراج دلتا الميكونغ كذلك ضمن هذه المنطقة ذات الأولوية. فعلى الرغم من أن مستوى الفقر في هذه المنطقة (نسبيا) أقل مما هو عليه في المناطق الثلاث الأخرى بسبب كثافتها السكانية العالية، تعيش فيها 21% من الأسر الفقيرة في فييت نام، وهي اعلى نسبة بين جميع المناطق. وتعود أسباب الفقر في هذه المنطقة إلى التالي: (i) مساحات محدودة من الأراضي الزراعية للأسر؛ (ii) تعرّض موارد الأراضي للقيود بما فيها تسرّب المياه المالحة/الآسنة إلى مناطق واسعة خلال فترة من السنة، وكثرة الرمال في المناطق الساحلية؛ (iii) ارتفاع عدد الذين لا يملكون حيازات والمعاقين والأسر التي تعيلها النساء؛ (iv) انخفاض المؤشرات الصحية والتربوية؛ (v) ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة؛ (vi) ضعف المرافق الأساسية؛ (vii) قلة فرص العمل خارج المزارع؛ (viii) والتعرّض لأضرار التقلبات المناخية. وفي بعض الولايات، مثل ترا فين، يشكّل *الخمير* (أقليات عرقية) نسبة عالية من مجموع السكان، ويبدو أنهم يعانون من الإجحاف مقارنة بأقلية *الكين* السائدة. وقياسا بالمناطق الشمالية والوسطى (بما فيها المناطق المرتفعة/العرقية والمناطق الساحلية) لم تحظى منطقة دلتا الميكونغ حتى الآن سوى باهتمام ضئيل من وكالات المساعدة الرسمية للتنمية الأخرى والحكومة، وكأن التقدم المحرز فيها للتخفيف من وطأة الفقر بطيئا. وقد حددت الحكومة أيضا المنطقة ذات أولوية للمبادرات الجديدة للتخفيف من وطأة الفقر.

42 - **المجموعات المستهدفة**. فقراء الريف المجموعة المستهدفة الأساسية للبرنامج. وينتشر الفقر على نطاق واسع ضمن هذه المجموعة بين: (i) الأقليات العرقية؛ (ii) الأسر التي تعيش في مناطق (غالبا مرتفعات) نائية تفتقر إلى الموارد الطبيعية؛ (iii) الأسر التي تعيش في المناطق الساحلية الأكثر تعرّضا للظروف المناخية المعاكسة؛ (iv) الأسر التي تعيلها النساء؛ (v) الأسر المعاقة؛ (vi) المهاجرين؛ (vii) والذين لا يملكون حيازات. وينبغي أن تركّز المشروعات في المستقبل، إلى أقصى حد ممكن، على هذه المجموعات الضعيفة. وإضافة إلى المجموعات الفقيرة المستهدفة المذكورة أعلاه، تعتبر النساء مجموعة مستهدفة أوسع، نظرا لظروفها المعاكسة من حيث سلطتها داخل الأسرة والمجتمعات المحلية. ويلمس هذا الافتقار للسلطة في توزيع عبء العمل، والمشاركة في آليات اتخاذ القرار، والوصول إلى الموارد والتحكم بها، والتعرّض للاستغلال في سوق العمل، والإقامة في بيت الزوج مما ينطوي غالبا على فقدان الحقوق العائلية لاستخدام الأراضي وزيادة التبعية الاقتصادية لعائلة الزوج. ويعتبر الشباب العاطلون عن العمل أيضا مجموعة مستهدفة أوسع، نظرا لطاقتهم في تنمية المؤسسات الصغيرة، وقدرتهم العالية على التنقّل بين المناطق الريفية والحضرية في سياق الهجرة، والمشاكل المتزايدة على صعيد الإجرام وسوء استعمال المخدرات.

43 - **استراتيجية الإستهداف**. يستند اختيار ولايات المشروع إلى مجموعات المعلومات الرئيسية التالية: مؤشر برنامج الأمم المتحدة للفقر البشري، والبيانات التي تجمعها سنويا وزارة العمل والمعاقين والشؤون الاجتماعية، ودائرة العمل والمعاقين والشؤون الاجتماعية لتوجيه أنشطة القضاء على الجوع والتخفيف من وطأة الفقر (راجع الذيل الثالث). وينبغي اختيار القطاعات والبلديات والقرى المستهدفة استنادا إلى البيانات المحلية لدائرة العمل والمعاقين والشؤون الاجتماعية. كما ينبغي اختيار الأسر الفقيرة أولا بالاستناد إلى تصنيفات الثروة على الصعيد المحلي. وإضافة إلى الاستهداف الجغرافي، لا بد أن تكون الأنشطة موجهة، عند الاقتضاء، بتحديد واضح وبسيط لمعايير الأهلية. كما ينبغي تطوير آليات للاستهداف الذاتي كلما أمكن ذلك.

44 - **التوجهات المقترحة**. ينبغي أن تهدف عمليات الصندوق في المستقبل إلى ما يلي: (i) أن تعكس أولويات الحكومة للتخفيف من وطأة الفقر كما تحددها الاستراتيجية الشاملة للقضاء على الجوع والتخفيف من وطأة الفقر؛ (ii) الاستفادة من الدروس المستخلصة من مشروعات الصندوق السابقة وأنشطة الحكومة؛ (iii) واقتناص الفرص الاستراتيجية للتخفيف من وطأة الفقر في إطار ظروف الاقتصاد الكلي المتغّيرة بسرعة. وفي ضوء هذه الاعتبارات، لا بد للتوجهات الاستراتيجية الهادفة إلى تمكين الفقراء النهوض من حال الفقر أن تركّز على المجالات التالية.

زيادة فرص الاستفادة من الأصول البشرية والاجتماعية بواسطة:

- بناء قدرات الأسر الفقيرة والمؤسسات الشعبية والوكالات الحكومية لتمكينها قيادة عملية التنمية ومعالجة الفقر بمزيد من الفعالية.
- تحسين دور المرأة وأوضاعها باعتماد برامج تساعد على تحسين موقعها ضمن الأسر والمجتمعات المحلية، وتعزيز قدراتها على التغيير.
- تحسين الأمن الغذائي للأسر الضعيفة والأشد فقرا، بتنويع الدخل الريفي وزيادة العمالة الريفية مع التركيز بشكل خاص على تطوير مؤسسات التنمية الصغيرة وتوفير فرص محسّنة للحصول على التدريب المهني.

زيادة فرص الاستفادة من الأصول الإنتاجية والتكنولوجيا بواسطة:

- زيادة فرص استفادة فقراء المناطق المرتفعة من الموارد الإنتاجية، وبخاصة الأراضي والائتمأن والموارد الحرجية في المناطق المرتفعة.
- تحسين إدارة هذه الموارد بتمكين الفقراء الوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا بما يتيح لهم دخلا مستديما.
- تحسين المرافق الأساسية على مستوى القرية والمجتمعات المحلية، كمدخل وقاعدة أساسية لتنمية المناطق الفقيرة اقتصاديا واجتماعيا.

توجهات رئيسية عريضة تهدف إلى:

- تعزيـــز الإدارة الحسنة، مع التركيز على تطبيق إدارة لامركزية للمشروع وتعزيز الديمقراطية على المستوى الشعبي.

- تقاســم الدروس المستخلصة من تنفيذ البرنامج القطري الممّول من الصندوق للتأثير على السياسات والبرامج الوطنية، بالتعاون مع وكالات المساعدة الرسمية للتنمية المماثلة في أسلوب عملها.

باء – الفرص الرئيسية للتجديدات ومبادرات المشاريع

45 - **تنمـــية المجـــتمعات المحلية**. لا بد لتعزيز دور المجتمعات المحلية المستهدفة في التخطيط والتنفيذ والرصد وتقيـــيم التأثـــير لأنشـــطة المشروع أن يبقى محور المشروعات في المستقبل، وأن يكون هدفها الأخير تمكين الفقراء. وينبغـــي أن تســـتخدم التقديرات التشاركية الريفية على مستوى القرية كوسائل لتحديد كافة أنشطة التنمية على مستوى القـــرية. ولا بد عندئذ أن تكون المشروعات موجهة أكثر نحو العملية عوضا عن أن تكون منظورية التوجّه. ويقتضي ذلـــك تركـــيزا مســـتمرا لإنشـــاء آليات تمويلية مرنة ولامركزية بنسبة عالية، مثل صناديق تنمية المجتمعات المحلية، ومواصـــلة النهج اللامركزي في المهام الرئيسية لإدارة المشروع. كما لا بد أن تكون مجالس التنمية القروية ومجالس الإدارة الذاتـــية المنـــتديات الرئيســـية لتخطـــيط أنشطة المشروع وتنفيذها واستعراضها، موفّرة التواصل بين موظفي المشـــروع/الوكالـــة والمجـــتمعات المحلـــية المستهدفة. وينبغي أن تهدف المشروعات في المستقبل إلى إضفاء الطابع المؤسســـي تدرجّـــيا على مجالس التنمية القروية ومجالس الإدارة الذاتية كهيئات شرعية لإدارة الأنشطة الإنمائية على مســـتوى القـــرية. وتقتضي درجة اللامركزية المنشودة تركيزا شديدا على بناء القدرات على مستوى القطاع والبلدية، وبخاصـــة القـــرية، ضـــمأنا للتخطـــيط السليم والإدارة المالية الحذرة. كما تقتضي تبسيط الإجراءات الإدارية والمالية الراهـــنة، وتطوير إجراءات مناسبة للرصد. ولا بد أيضا أن يكون تعميم الحقوق الممنوحة بموجب التشريعات الهادفة إلـــى تحقيق الديموقراطية على المستوى الشعبي جزءا هاما من أي استراتيجية تمكينية للمجتمعات المحلية، وأن تكون النساء في طليعة المجموعات المستهدفة[15].

46 - **الأخـــذ بقضـــايا التمايز بين الجنسين**. ينبغي أن تولي المشروعات في المستقبل مزيدا من التركيز على تلبية احتياجات النساء العملية والاستراتيجية، وعلى الاستفادة من أنجازات الاستثمارات البشرية والاجتماعية، بواسطة:

- إنجاز تقديرات ريفية تشاركية للنساء فقط عند تحديد الاحتياجات والأولويات الإنمائية؛

- الـــتأكد مـــن تمثيل النساء بشكل مناسب في جميع مرافق إدارة المشروع والمجتمعات المحلية، وأن تكون لها القدرة على المشاركة الكاملة والنشطة فيها؛

- التأكد من تمتع النساء بفرص متساوية للحصول على التدريب، بما في ذلك الخدمات الإرشادية؛

[15] يمـــيّز النص المستخدم في مرسوم الديموقراطية الشعبية، بشكل غير مباشر، ضد النساء، إذ يقصر الحقوق على أرباب الأسر الذين، في ظل القواعد الذكورية السائدة، هم تقليديا من الرجال.

- توفير بناء القدرات بشكل مخصص للنساء والمنظمات النسائية بما يمكّنها الاضطلاع بدور ابرز في اتخاذ القرار ضمن المجتمعات المحلية حول شؤون تتجاوز تلك التي تعتبر تقليديا نسائية؛

- تعزيز قدرة اتحاد النساء الفيبت ناميات لتمكينه من الاضطلاع بدور أكثر فعالية لنصرة النساء الريفيات، والمساهمة أكثر في تنميتهن كمنفذات فعالات للمشروعات؛

- تعديل شهادات استخدام الأراضي والغابات لتضمينها أسماء الأزواج والزوجات؛

- الاستمرار في التركيز على تطوير مجموعات الادخار والائتمان التي قوامها النساء، بما يحسّن فرص وصول النساء إلى الموارد والتحكّم بها، ويحسّن الأمن الغذائي الأسري وتغذية الأطفال؛

- معالجة القضايا المتصلة بالعنف الأسري عن طريق التعبئة على صعيد المجموعات والمنظمة والمجتمع المحلي، وزيادة الوعي العام لحقوق المرأة؛

- تصميم أنشطة محددة للتخفيف من عبء عمل المرأة، بما في ذلك التدريب المتعلق بالتمايز بين الجنسين لقادة المجتمعات المحلية والمنظمات والقرويين (رجالا ونساء) لتوعيتهم حول القضايا الجنسين الرئيسية، والتشجيع على تغيير الأنماط الموروثة حول تقسيم العمل والسلطة داخل الأسرة؛

- توفير التدريب المتعلق بالتمايز بين الجنسين لموظّفي المشروع لضمان المراعاة التامة لهذه القضايا في عمليات المشروع لتصبح من مسؤوليتهم جميعا[16].

47 - **تنويع الدخل الريفي**. ينبغي للمشروعات في المستقبل أن تعزز تنمية المؤسسات الصغيرة، كوسائل متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي، من اجل تنويع الدخل الريفي خارج القاعدة الحالية الضيقة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق: (i) المساعدة على تحديد فرص تنمية المؤسسات الصغيرة؛ (ii) توفير فرص افضل للائتمان وتقديم قروض مفصّلة لتلبية احتياجات المؤسسات الفردية؛ (iii) توفير التدريب لإدارة الأعمال والتسويق والجوانب التقنية للإنتاج من منظور أصحاب الأعمال الصغيرة ومنظور المسؤولين المحليين؛ (iv) تعزيز تشكيل التعاونيات وجمعيات الأعمال، تيسيرا لأنشطة التصنيع والتسويق والإمداد بالمستلزمات؛ (v) تطوير خدمات الإرشاد للأعمال الصغيرة، ربما عن طريق تطوير "الحضانات" القادرة على تقديم خدمات متخصصة لمساعدة المؤسسات الصغيرة في مجالات مثل التسويق وترويج الإنتاج والإمداد بالمستلزمات والمحاسبة والقانون.

48 - من المرجّح أن يتحوّل تعزيز مرافق التدريب المهني وزيادة فرص الوصول إلى هذه المرافق أمام البالغين الشباب إلى عناصر أساسية في أي استراتيجية لتنويع الدخل. ويجبر عدد متزايد من شباب الريف إلى الهجرة نحو المناطق الحضرية سعيا وراء العمل. ويرجّح أن تكون هذه المجموعة مهتمة وناجحة في إنشاء مؤسسات صغيرة خارج المزارع خاصة تلك التي تقتضي تطوير مهارات متخصصة، مثل النجارة وتصليح الأدوات الالكتروميكأنيكية

[16] لمزيد من المعلومات عن الحال والاستراتيجية المتعلق بالتمايز بين الجنسين راجع الذيل الخامس.

والهندسة. ولذا لا بد من استهداف خاص لهذه المجموعة، إلى جانب النساء، في تنفيذ أي أنشطة لتطوير المؤسسات الصغيرة والتدريب المهني.

49 - **الأراضي والموارد الحرجية**. يشّكل تحسين توزيع الأراضي والموارد الحرجية واستخدامها فرصا أساسية لتحسين معيشة العديد من المجتمعات المحلية الفقيرة، في المناطق المنخفضة والمرتفعات على السواء. ولا بد أن تكون قضايا عدم الحيازة الناشئة عن عوامل مثل المديونية المتزايدة والضعف وعدم القدرة على التنافس في الاقتصاد الحر موضع اهتمام أولوي للمشروعات في المستقبل. وفي بعض المناطق، تؤدي مشكلة المديونية إلى حالات من التوتر الكامن، أو إلى نشوب نزاعات بين أعضاء المجتمعات المحلية الريفية، بمن فيهم المهاجرين والأقليات العرقية. كما ينبغي أن تركز المشروعات في المستقبل على تنمية أنماط مستديمة للإدارة الحرجية استنادا إلى توزيع الأراضي الحرجية على الأسر والمجتمعات المحلية (مع ضمان حيازة طويلة الأمد في الكتب الزرق) كوسيلة هامة لزيادة دخل الأسر الفقيرة. ولذا ينبغي أن تهدف المشروعات إلى: (i) معالجة أسباب عدم الحيازة، وتعزيز التماسك الاجتماعي والتخفيف من حدة الإجحاف الناشئ والتوتر؛ (ii) زيادة توزيع الموارد الحرجية على الأسر الفردية استنادا إلى مناهج تخطيطية رشيدة، مع ترتيبات واضحة لتقاسم الدخل؛ (iii) تطوير إنتاجية الموارد الحرجية الموزعة؛ (iv) وتعزيز قدرات الخدمات الإرشادية لدعم استخدام افضل للأراضي والموارد الحرجية.

50 - **المرافق الأساسية القروية**. ينبغي أن تركّز المشروعات في المستقبل على توسيع المرافق الأساسية القروية الصغيرة كوسيلة لمزيد من اللامركزية في عملية التنمية. ويمكن إنجاز ذلك بواسطة تحديد حصة تمويلية للقرى الفردية، وتطوير الإجراءات التخطيطية والإدارية التي تتيح للمجتمعات المحلية إشرافا مباشرا على كيفية استخدام الأرصدة. وبموجب هذا النهج، يعود أي ادخار يتم عبر المساهمة بالعمل المحلي والمواد إلى المجتمع المحلي. كما ينبغي أن يعتمد التصميم على تقنيات البناء الكثيفة العمالة لإتاحة افضل الفرص الممكنة أمام الأسر الفقيرة لممارسة أعمال مجزية، زيادة لرسملتها. ويتيح لها ذلك أن تشارك على نطاق أوسع في أنشطة أخرى للمشروع مثل تحسين الإنتاج الزراعي والحيواني والحرجي، وتطوير المؤسسات الصغيرة ومجموعات الادّخار والائتمان. كما أن أي شرط لمساهمة عمل المستفيدين ينبغي تحديده بالشكل الذي يحول دون الإجحاف بحق الأسر الفقيرة. وينبغي أن تقوم مساهمة المجتمعات المحلية على أساس " المساهمة وفقا للقدرة "، وأن تقدم في شكل عمل منخفض الأجر، وليس كعمل بلا اجر. كما لا بد من مواصلة التركيز على تشكيل مجموعات المستخدمين التي، إلى جانب مجالس التنمية القروية/مجالس الإدارة الذاتية، ينبغي أن تشارك أساسا في التخطيط والتنفيذ والاستعراض، تحسينا للصيانة الجارية للمرافق. ولا بد من ضمان مشاركة النساء في مجموعات المستخدمين، ومن توفير الاستثمارات اللازمة لبناء قدرات المجموعات لأغراض الجدوى والاستدامة.

جيم – إمكانيات الوصول إلى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وإقامة شراكات معهم

51 - يشكّل حرص الصندوق على إنشاء المؤسسات الشعبية واعتماده المناهج التشاركية محاور رئيسية في استراتيجيته الإنمائية. فهي تتيح للمنظمات الدولية غير الحكومية فرصة لكي تلعب دورا أكبر (اقتصر حتى الآن على مشروع التنمية الريفية في هان تين) في تنفيذ مشروعات الصندوق. وينبغي أن تتقصّى المشروعات في المستقبل

الفـرص التشاركية مع هذه المنظمات. ويمكن لمنظمة أن تلعب دور الشريك الهام في مشروعات مقبلة، نظرا لتوجهها العام وأولوياتها والقاعدة المحلية للموارد. وفيما يرجّح أن تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا تحفيزيا متعاظم الأهمـية فـي الأنشـطة الإنمائية في فييت نام، يمكن لمنظمات المجتمعات المحلية أن تساعد على تعزيز المؤسسات الرئيسـية التـي من شأنها أن توفّر الأساس للتنمية المستدامة. ومن المؤسسات التي أنشأت في المشروعات الأخيرة، مجالس التنمية القروية/مجالس الإدارة الذاتية، مجموعات الادخار والائتمان، وتعاونيات المنتجين، ومجموعات استخدام المـياه ومجموعـات صـيانة المـرافق الأساسية القروية. ومن الإجراءات الهامة الدّالة على الدور المتزايد لمنظمات المجـتمعات المحلـية فـي عملـية التنمية، زيادة التركيز الحكومي على الديمقراطية الشعبية وعلى إعادة السلطة إلى مؤسسات الحكم المحلي. ويقتضي تطوير هذا الدور تركيزا منسّقا على بناء القدرات على المستوى الشعبي. كما أن ثمة دورا هاما يمكن أن تلعبه المؤسسات الوطنية للبحوث في المشروعات التي يدعمها الصندوق. ويمكن لهذه المؤسسات، فـي بعـض المجالات والاختصاصات، أن تساهم بشكل كبير، ليس فقط في عملية التصميم، بل أيضا خلال التنفيذ في مجالات رئيسية مثل التدريب وتقديم الدعم للإرشاد.

دال – الفرص المتاحة لإقامة صلات استراتيجية مع الجهات المانحة الأخرى والمؤسسات الأخرى

52 - تعتـبر الشـراكات الاسـتراتيجية مع وكالات المساعدة الرسمية للتنمية المماثلة في أسلوب عملها ضرورية لتحقـيق أقصـى قـدر من الفعالية لعمليات الصندوق. وكانت شراكة الصندوق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية سمة مـتكررة فـي كـل المشروعات التي موّلها الصندوق تقريبا. وكأن هذا التعاون محل ثناء وتقدير من طرف الحكومة ووزارة التخطـيط والاستثمار. وقد أعرب الطرفان عن التعّهد بمواصلة التعاون بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة للتنمـية. ومـن شـأن ذلـك أن يتـيح للصندوق الاستفادة من مشاركة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أنشطة تنسيق السياسـات/الـبرنامج، فيما تتوفر لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فرصة لتقدير تأثير السياسات والبرنامج على المستوى الشعبي. يضاف إلى ذلك أن الاهتمام المشترك الشديد والواضح أتتاح استدامة الشراكة الطويلة والمثمرة بين الصندوق والوكالة السويدية للتنمية الدولية في فييت نام. واستنادا إلى استراتيجيتها ومنهجها، تعتبر الوكالة السويدية شريكا طبيعيا لأي تدخل يقوم به الصندوق في المستقبل، خاصة في المنطقة الشمالية.

53 - إضـافة إلـى بـرنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالة السويدية للتنمية الدولية، وقّع اتفاق شراكة مؤخرا بين الحكومـة الإيطالية والصندوق، نّص على أنماط عدة لشراكات محتملة. وقد ناقشت السفارة الإيطالية مع حكومة فييت نـام إمكـان تقديم الدعم لتنمية مناطق الأقليات العرقية في المرتفعات الوسطى، بما قد يتماشى مع رغبة الصندوق في تمويل مشروع في تلك المنطقة.

54 - أخيرا، ونظرا لتركيزها الإقليمي والقطاعي، يمكن للوكالة الأسترالية للتنمية الدولية أن تكون شريكا مقبولا في مشـروع مقبل للصندوق في دلتا الميكونغ. وقد أعرب البنك الدولي عن اهتمامه بالتعاون مع الصندوق في هذا المجال أيضا، أدرجه ضمن الدراسة الجديدة للحالة.

55 - **التنسيق بين وكالات المساعدة الرسمية للتنمية**. تسبّب نشاط العديد من وكالات المساعدة الرسمية للتنمية بشكل مستقل عن بعضها البعض في أعباء إدارية كبيرة بالنسبة للحكومة، وتكاليف عالية للوكالات في تقديم المعونة، وفي قدر ضئيل من تبادل الدروس المستخلصة بين الوكالات الخارجية والحكومة. وفي جملة القول، أدى ذلك إلى إضعاف تأثير مجهودات التخفيف من وطأة الفقر. وثمة حاجة واضحة لمزيد من التعاون الفعال بين الحكومة ووكالات المساعدة الرسمية للتنمية في تصميم وتنفيذ وتقييم الأنشطة الإنمائية. وتقوم وكالات عدة للمساعدة الرسمية للتنمية حاليا بدعم وزارة التخطيط والاستثمار[17] في تحسين تنسيق المساعدة الإنمائية وتقاسم الدروس والتجارب، لكنها أنشطة ما زالت في طورها الأول. ولا بد لمبادرات الصندوق المقبلة لتطوير الحوار السياسي أن تستفيد من هذه الأنشطة أو أن تنضم إليها على أوسع نطاق ممكن. توجد منتديات عدة مشتركة بين الوكالات، لكنها لم تثمر بعد أي نتائج ملموسة على صعيد تحسين التنسيق. وقد دعت الحكومة مرارا إلى مشاركة الصندوق في هذه المنتديات، كما دعت إليها وكالات المساعدة الرسمية للتنمية والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تنوّه بنجاح الصندوق في تطبيق مناهج ابتكارية للتخفيف من وطأة الفقر.

هاء – مجالات الحوار حول السياسات

56 - يلتزم الصندوق تيسير نقل الدروس المستخلصة خلال تنفيذ برنامجه القطري إلى الوكالات الوطنية المعنية بوضع السياسات الوطنية. وينبغي أن تشرف على هذه العملية مباشرة السلطات الولائية المسؤولة عن تنفيذ المشروعات التي يموّلها الصندوق. وينتظر أن يلعب المشروع الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، لتقديم المساعدة التقنية لبرنامج الصندوق، دورا مركزيا في تنسيق هذه العملية. ولا بد من بذل مجهودات لضمان استمرار الحوار ليس فقط مع الحكومة، بل أيضا مع الممّولين الرئيسيين مثل البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية. وقد حدد عدد من مجالات الحوار السياسي ضمن استعراض حافظة البلد وتقييمها، تعرض على التوالي.

57 - **الخدمات المالية الريفية**. ينبغي أن تتجه الحكومة نحو التسليم بأن مجموعات الادخار والائتمان وغيرها من المؤسسات القروية غير الرسمية، مثل جمعيات الائتمان، يمكن أن تلعب دورا مفيدا كوسطاء ماليين. ولا بد من رصد الترتيبات القانونية لمؤسسات تمويل القروض الصغيرة بما يتيح للمشروعات أن تتحاشى إنشاء وسطاء ماليين لا حظ لهم في البقاء على الأجل الطويل. ولا بد من الإنهاء التدرجي للدعوم المقدّمة للقروض الريفية وقروض التخفيف من وطأة الفقر، لأن أسعار الفائدة دون المتداول في السوق المالية ليست قابلة للاستدامة وتضرّ بإنشاء وسطاء ماليين غير رسميين. كما لا بد من توحيد شروط تقديم القروض الريفية، تحاشيا لتضليل المنفّذين والمستفيدين المحليين، وإعاقة استدامة التدخّلات.

58 - **الأخذ بقضايا التمايز بين الجنسين**. ينبغي أن تعمد الحكومة إلى إصدار منتظم لشهادات استخدام الأراضي والغابات باسم الزوج والزوجة. كما ينبغي أن تعزز التمثيل المتزايد للنساء على كل المستويات في مواقع اتخاذ القرار الحساسة ضمن مؤسسات التنمية الريفية، والاستثمار المناسب في بناء القدرات. ولا بد من وضع سياسات وبرامج حكومية تضمن للمرأة العرقية خاصة فرصا متساوية ومناسبة للوصول إلى التربية والتنظيم الأسري والمرافق

[17] خاصة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية

الاجتماعـية والخدمـات الصـحية. وينطوي تحسين مسؤوليات النساء في إدارة المجتمعات المحلية على إفادتها بشكل تفضيلي من البرامج التدريبية الرامية إلى تطوير المهارات الإدارية في مجالات الري والمرافق القروية والأعمال.

59 - **اللامركـزية**. ينبغي على الحكومة أن تواصل تعزيز المبادرات اللامركزية الأخيرة وتوطيد مرافقها التنفيذية للتأكد من إعادة الصلاحيات المالية بالتدرج إلى الحكومات المحلية. ولا بد أيضا أن تضع آليات لامركزية لعملية التنمية على مستوى المؤسسات القروية، والاهتمام خاصة ببناء القدرات المتزامن على مستوى القطاع والبلدية.

60 - **إدارة الموارد الحرجية**. ينبغي على الحكومة أن تنشط في النهوض بالسياسات القائمة لتوزيع الموارد الحرجية التي تشرف عليها الدولة، على أساس طويل الأجل وضمان الحيازة للأسر من اجل الإدارة الفردية، وللقرى والبلديات للإدارة المشتركة. وينبغي إصدار شهادات موحدة لاستخدام الأراضي والغابات لكل المناطق الموزعة. كما ينبغي على الحكومة أن تستعرض وتراقب أنشطة المؤسسات الحرجية الرسمية كي لا تعيق إنتاج وتسويق المنتجات الخشبية وغير الخشبية من المناطق الموزعة.

61 - **تنمـية المؤسسـات الصغيرة**. ينبغي على الحكومة أن تشجع الحكومات المحلية على تنفيذ السياسات الجديدة لترويج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الولايات النائية حيث توجد فرص إنمائية ضئيلة نسبيا. ولا بد، عند الـترويج لهذه السياسات، من زيادة التركيز على تنمية المؤسسات الصغيرة التي في متناول الأسر والمجتمعات المحلية الفقيرة.

62 - **دور المجـتمع المدنـي**. على الحكومة أن تدفع إلى دور متزايد للمجتمع المدني في عملية التنمية، وذلك من خـلال تيسـير تشـكيل المجموعات والمنظمات في المجتمعات المحلية وإتاحة تأسيس منظمات غير حكومية ودخول المـنظمات غـير الحكومية الدولية إلى المناطق النائية الأفقر، حيث تصطدم الخدمات الحكومية غالبا بالعقبات وتتعثر فعاليتها.

واو – مجالات العمل من أجل تحسين إدارة الحافظة

63 - **التصميم**. أثنت الحكومة على النهج التصميمي للصندوق في أكثر من مناسبة، خاصة من حيث التفاعل الوثيق مـع المجـتمعات المحلـية المعنية وأصحاب الشأن، مما يشجع على مستوى أعلى من الحرص على المشروع. وتتيح الطاقـات المتزايدة لبعض الجامعات ومعاهد البحوث في فييت نام الفرصة لزيادة استخدام المهارات الوطنية والتحول التدريجي للصندوق إلى ميسّر لعملية تصميم محلية.

64 - **التنفيذ**. ثمة عدد من القضايا العملية/الإدارية الأساسية التي تقتضي المعالجة لتحسين أداء المشروع، مثل: (i) تكـون اسـقاطات الصـرف الموضـوعة عند التقدير طموحة عادة، وتقلل من شأن التباطؤ في انطلاق المشروعات التشـاركية. ويؤدي ذلك إلى ضغط مجحف على إدارة المشروع، وإلى تعثر العمليات التشاركية؛ (ii) ينبغي النظر في اعتماد فترات تنفيذية أطول تتراوح بين ست وثماني سنوات، لإتاحة المجال أمام توطيد المناهج القائمة على المجتمعات المحلـية، خاصة في المناطق النائية والوعرة؛ (iii) كأن الرصد والتقييم من المجالات الضعيفة للعديد من المشروعات بسبب القدرة المحدودة للموظفين المدعومين من المؤسسات الحكومية.

65 - **الإشراف**. اعتبرت الحكومة أن هذه المرحلة هي الأضعف في دورة مشروع الصندوق، وطلبت إلى الصندوق أن يضـــمن إشرافا أكثر فعالية لمشروعاته ومستوى أعلى من الدعم على التنفيذ. ونظرا للميزانية المحدودة المخصصة لأنشطة الإشراف، لا بد من السعي إلى زيادة دور الشركاء المحليين. ومن شأن ذلك أن يكون مجديا أكثر من الناحية الاقتصـــادية قياسا بالمناهج الراهنة، كما يمكن أن يتيح إشرافا أكثف للنتائج المحرزة على مستوى المجتمعات المحلية. وتؤيـــد الحكومة أن يكون برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وليس مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات، هو المشارك في الإشراف على حافظة الصندوق. ومن البدائل الداخلية الأخرى التي من شأنها أن تعزز تأثير الصندوق الراهن على أنشـــطة الإشراف، فتح مكتب ميداني ضمن مباني البنك الدولي في هانوي بموظّف واحد دائم في الأقل. وقد دعا البنك الدولي الصندوق إلى النظر في هذه الفكرة.

زاي – الإطار المؤقت للإقراض وبرنامج العمل المتجدد

66 - اســـتنادا إلـــى برنامج الإقراض الراهن متوسط الأجل 2003 – 2007 للتخطيط والاستثمار، ينتظر أن تحصل فييـــت نام على قرضين جديدين بقيمة إجمالية قدرها 48 مليون دولار أمريكي. الخطة الراهنة لتقديم قرض جديد بقيمة 30 ملـــيون دولار أمريكي في العام 2004، مرهونة بالموافقة على مشروع جديد وفقا لنظام الإقراض المرن و/أو فترة تنفـــيذية أطـــول. وأن تعذّر ذلك، يعاد توزيع القيمة الإجمالية للقرض استنادا إلى القدرة الاستيعابية لكل من مقترحات المشروع.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

VIET NAM

Land area (km² thousand) 2000 1/	325	**GNI per capita (USD) 2000 1/**	390
Total population (million) 2000 1/	78.5	**GNP per capita growth (annual %) 2000 1/**	3.4 a/
Population density (people per km²) 2000 1/	241	**Inflation, consumer prices (annual %) 2000 1/**	-1.7
Local currency	Dong (VND)	**Exchange rate: USD 1 =**	VND ***15 000***

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1980-99 2/	1.9	GDP (USD million) 2000 1/	31 344
		Average annual rate of growth of GDP 2/	
Crude birth rate (per thousand people) 2000 1/	20 a/	1980-90	4.6
Crude death rate (per thousand people) 2000 1/	6 a/	1990-99	8.1
Infant mortality rate (per thousand live births) 2000 1/	37 a/		
Life expectancy at birth (years) 2000 1/	69 a/	Sectoral distribution of GDP 2000 1/	
		% agriculture	25 a/
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	36.1	% industry	34 a/
Poor as % of total rural population 2/	57	% manufacturing	18 a/
Total labour force (million) 2000 1/	40.4	% services	40 a/
Female labour force as % of total 2000 1/	49		
		Consumption 2000 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	7 a/
School enrolment, primary (% gross) 2000 1/	114 a/		
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2000 1/	7	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	70 a/
Nutrition		Gross domestic savings (as % of GDP)	23 a/
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 484		
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2000 1/	39 a/	**Balance of Payments (USD million)**	
		Merchandise exports 2000 1/	14 308
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2000 1/	37 a/	Merchandise imports 2000 1/	15 200
		Balance of merchandise trade	-892
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2000 1/	4.8	before official transfers 1999 1/	-1 015
Physicians (per thousand people) 1999 1/	0.34	after official transfers 1999 1/	-64
Population using improved water sources (%) 1999 4/	56	Foreign direct investment, net 1999 1/	700
Population with access to essential drugs (%)1999 4/	85		
Population using adequate sanitation facilities (%) 1999 4/	73	**Government Finance**	
		Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 1999 1/	-1.0
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP) 1999 1/	18.4
Food imports (% of merchandise imports) 1999 1/	n.a.	Total external debt (USD million) 1999 1/	23 260
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 1998 1/	3 416	Present value of debt (as % of GNI) 1999 1/	76
		Total debt service (% of exports of goods and services) 1999 1/	9.8
Food production index (1989-91=100) 2000 1/	155.5		
Cereal yield (kg per ha) 2000 1/	4 049		
		Lending interest rate (%) 2000 1/	10.6
Land Use		Deposit interest rate (%) 2000 1/	7.5
Arable land as % of land area 1998 1/	17.5		
Forest area (km² thousand) 2000 2/	98		
Forest area as % of total land area 2000 2/	30.2		
Irrigated land as % of cropland 1998 1/	41.4		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database
2/ World Bank, *World Development Indicators*, 2001
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
4/ UNDP, *Human Development Report*, 2001

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

In pursuance to the Millennium Development Goals, IFAD and the Government of Viet Nam are committed to halving by the year 2015, the proportion of people whose incomes are less than one dollar per day, and the proportion of people who suffer from hunger, as clearly stated in the corporate, regional and country strategies and the CPRGS respectively. The following table summarizes the main thrusts thereof.

IFAD'S STRATEGIC FRAMEWORK	REGIONAL STRATEGY	CPRGS: RURAL POVERTY AND VULNERABILITY REDUCTION	VIET NAM'S COSOP
Vision statement *IFAD believes that increasing access to assets (human, social, natural, technological and financial assets) is crucial for broad-based growth and poverty reduction. Thus it fosters social development, gender equity, income-generation, improved nutritional status, environmental sustainability and good governance within the following main thrusts:* **Human and social assets** ⇒ *Strengthening the capacity of the rural poor and their organizations* **Financial assets and markets** ⇒ *Increasing access to financial services and markets* **Productive assets and technology** ⇒ *Providing equitable access to productive natural resources and technology*	*Within the corporate thrusts, the Regional Strategy focuses on:* ⇒ *Enhancing women's capabilities in order to promote their role in agricultural development and improve their position in society* ⇒ *Reducing poverty by enhancing the capabilities of indigenous peoples and other marginalized groups* ⇒ *Building coalitions of the poor* ⇒ *Enhancing peace for poverty reduction* ⇒ *Developing less favoured areas*	**Human and social assets** ⇒ *Building up new institutions that require active participation of farmers in production, processing and marketing;* *Establishing a more egalitarian and higher quality educational system for the people* **Financial and productive assets, markets** ⇒ *Reforming policies on land (e.g., security of land tenure), business environment, finance, investment and credit in order to make investments more pro-poor and enhancing access to credit and financial services for the rural poor* ⇒ *Facilitating sustainable management of natural resources with the involvement of all stakeholders, while protecting the environment and safeguarding the health and the livelihood of the poor* ⇒ *Creating more jobs and raising rural incomes by developing rural industry, services and other off-farm activities* ⇒ *Increasing competitiveness of agricultural products in domestic and international markets, while improving processing capability to raise product quality and better meet domestic and export demand* ⇒ *Developing infrastructure to create opportunities and enable access to public services in poor areas* **Technology** ⇒ *Increasing productivity, reducing production costs and promoting diversification in agricultural, forestry and fishery production, while protecting household, farm and private economies and guiding them towards large-scale labour intensive production;* ⇒ *Strengthening applied research and technology transfer and improving the extension system, paying special attention to the needs of farmers in mountainous areas; while developing a disaster Prevention Strategy to minimize losses, and stabilize livelihoods in disaster-prone areas.*	*Human and social assets* ⇒ **Building the capacity** of poor households and grass-roots institutions to enable them to take the lead in the development process and more effectively address poverty ⇒ **Improving the role and status of women** to improve their position within households and communities, and enhance their capabilities as agents of change. **Productive Assets and Technology** ⇒ **Improving food security** for the poorest most vulnerable households in line with the regional target group focus by **diversifying rural incomes and increasing rural employment** ⇒ **Increasing access of the poor to productive resources**, particularly land, credit and forest resources ⇒ **Improving the management of these resources, by enabling the poor to access knowledge and technology**, to generate income on a sustainable basis ⇒ **Improving village-level infrastructure** as an entry-point and critical foundation for social and economic development in poor areas **Cross-Cutting Thrusts** ⇒ **Promoting good governance,** with emphasis on implementation of decentralized project management and promotion of grass-roots democracy ⇒ **Sharing lessons learned** in the implementation of the IFAD-funded country programme to influence national policies and programmes, in collaboration with like-minded ODA agencies

SUMMARY OF PROVINCIAL POVERTY DATA

Human Poverty Rank	Province	Human Poverty Index	GDP per capita in PPP (USD)	Population below Income Poverty Line (%-2001)	% of Provincial Budget from Centre	Human Dev. Index	Human Dev. Rank	Gender Dev. Index	Gender Dev. Rank
1	Tp. HCMinh	10.59	5 209	0.7		0.796	3	0.802	3
2	Ha Noi	11.07	3 588	4.7		0.798	2	0.806	2
3	Da Nang	13.47	2 215	6.7		0.760	4	0.765	4
4	Dong Nai	15.02	1 290	8.8		0.711	9	0.719	9
5	Hai Phong	15.49	1 948	13.4		0.733	5	0.740	5
6	Ba Ria-Vung Tau	15.54	14 470	9.0		0.835	1	0.837	1
7	Vinh Puc	15.63	874	12.3		0.677	22	0.682	22
8	Binh Duong	15.64	2 589	4.4		0.726	6	0.733	6
9	Bac Ninh	16.12	960	9.4		0.675	23	0.680	23
10	Hai Duong	16.13	1 099	11.5		0.714	8	0.720	8
11	Thai Nguyen	16.21	840	14.9		0.660	32	0.667	32
12	Thai Binh	16.30	2 180	9.2		0.714	7	0.726	7
13	Tay Ninh	16.30	1 376	2.7		0.666	28	0.675	28
14	Ha Tay	16.57	1 023	10.4		0.662	31	0.669	31
15	Hung Yen	16.70	1 040	16.8		0.685	17	0.690	17
16	Nam Dinh	16.91	1 870	9.7		0.707	10	0.710	10
17	Quang Ninh	17.01	1 648	9.9		0.703	11	0.708	11
18	Phu Tho	17.14	1 006	19.6		0.669	25	0.679	25
19	Ha Nam	17.20	956	17.8		0.691	15	0.699	15
20	Lam Dong	17.23	946	10.9		0.659	33	0.666	33
21	Binh Dinh	17.40	1 033	12.2		0.658	35	0.663	35
22	Khanh Hoa	17.43	974	10.9		0.700	12	0.706	12
23	Thua Thien-Hue	17.49	1 208	22.5		0.691	14	0.704	14
24	Ninh Binh	17.52	955	11.4		0.666	29	0.670	29
25	Bac Giang	17.66	861	18.3		0.632	47	0.638	47
26	Quang Nam	17.90	762	34.3		0.663	30	0.670	30
27	Binh Thuan	18.45	876	14.9		0.642	44	0.645	44
28	Ha Tinh	18.47	1 660	28.9		0.678	21	0.684	21
29	Binh Phuoc	18.57	1 016	19.2		0.631	49	0.635	49
30	Thanh Hoa	18.63	1 017	21.9		0.659	34	0.665	34
31	Nghe An	19.71	1 410	19.8		0.668	27	0.676	27
32	Ca Mau	19.86	1 072	23.9		0.680	19	0.686	19
33	Bac Lieu	20.14	1 325	21.6		0.649	39	0.655	39
34	Long An	20.73	1 589	8.5		0.686	16	0.692	16
35	Quang Tri	21.21	940	20.4		0.643	43	0.645	43
36	Soc Trang	21.32	1 500	27.7		0.656	36	0.663	36
37	Dac Lac	21.48	1 248	17.1		0.647	41	0.646	41
38	Tuyen Quang	22.06	800	12.4		0.621	51	0.625	51

Human Poverty Rank	Province	Human Poverty Index	GDP per capita in PPP (USD)	Population below Income Poverty Line (%-2001)	% of Provincial Budget from Centre	Human Dev. Index	Human Dev. Rank	Gender Dev. Index	Gender Dev. Rank
39	Kien Giang	22.21	1 619	10.1		0.680	20	0.686	20
40	Quang Ngai	22.33	873	24.7		0.645	42	0.646	42
41	Hoa Binh	22.62	923	27.4		0.642	45	0.642	45
42	Phu Yen	23.19	785	15.3		0.632	48	0.637	48
43	Yen Bai	23.59	785	19.3		0.612	53	0.616	53
44	Quang Binh	24.42	777	28.4		0.637	46	0.642	46
45	Tien Giang	24.49	1 461	7.7		0.684	18	0.687	18
46	Tra Vinh	25.18	1 602	22.6		0.653	38	0.656	38
47	Ninh Thuan	26.06	1 011	14.9		0.616	52	0.618	52
48	Lang Son	27.91	1 014	19.3		0.628	50	0.634	50
49	Can Tho	29.16	1 577	9.6		0.670	24	0.679	24
50	Kon Tum	29.83	845	31.9		0.534	59	0.544	59
51	Bac Can	30.01	576	24.2		0.594	54	0.595	54
52	An Giang	30.61	1 442	8.4		0.654	37	0.660	37
53	Gia Lai	31.62	917	22.4		0.546	58	0.551	58
54	Ben Tre	32.27	940	14.1		0.669	26	0.678	26
55	Lao Cai	32.55	751	30.0		0.559	56	0.560	56
56	Cao Bang	32.73	892	25.0		0.576	55	0.573	55
57	Vinh Long	33.02	1 506	9.1		0.695	13	0.705	13
58	Dong Thap	33.49	1 161	13.8		0.648	40	0.650	40
59	Son La	34.25	649	19.9		0.549	57	0.551	57
60	Ha Giang	34.70	542	25.7		0.503	60	0.503	60
61	Lai Chau	42.79	658	46.0		0.486	61	0.479	61
		-							
	Red River Delta	15.5	1 616	10.5	0.723				
	North-east	20.9	941	19.6	0.641				
	North-west	31.4	695	29.0	0.564				
	North central coast	19.3	939	22.8	0.662				
	South central coast	18.4	1 238	18.9	0.676				
	Central highlands	24.9	1 102	20.3	0.604				
	South-eastern	14.8	3 809	6.1	0.751				
	Mekong River Delta	26.5	1 496	13.4	0.669				
	ALL VIET NAM	20.1	1 860	14.6	0.696				

Sources: Human Poverty Index, Human Development Index and Gender Development Index data from UNDP National Development Report, 2001.
% of population below poverty line from the Ministry of Labour, Invalids and Social Affairs, 2000 data.
% of provincial budgets originating from the centre.

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Donor/Agency	Project Name	Brief description	Coverage	Status	Complementarity/synergy potential
World Bank	1) Northern Mountains Poverty Reduction Project (USD 110 million World Bank loan, total cost USD 132.50 million) 2) Community-Based Rural Infrastructure Project (USD 103 million loan, total cost USD 123 million) 3) Rural Transport II (USD 100 million loan) 4) Agriculture Rehabilitation and Diversification (USD 162 million loan) 5) Forest Protection and Rural Development (USD 21.5 million loan)	1) Cofinanced by the Department for International Development (DFID) (USD 10.50 million), project activities include: building and rehabilitating rural roads, bridges, and market infrastructures; irrigation/water supply schemes; training and extension, and research programmes in upland agriculture; provision of basic education and health facilitates; improvement of qualifications of school teachers and health workers; provision of commune development budgets for activities identified with participatory rural appraisal methods; support to management of project staff; and institutional capacity-building of local government staff to support sustainability of the intervention. 2) Major investments are in infrastructure development at the commune level, with support to strengthening decentralized planning and implementation capacity, and management capacity of central and provincial programme management units. 3) Cofinanced by DFID (18.6 million British pounds sterling – GBP), this project increases access for people, goods and services in rural Viet Nam by improving basic infrastructure in 40 provinces and providing a strategy for sustainable maintenance of rural roads nationwide.	1) Covers six of the 13 provinces of North Uplands Region, namely 368 communes of Bac Giang, Hoa Binh, Lao Cai, Phu Tho, Son La and Yen Bai Provinces, with over one million beneficiaries, composed 85% by ethnic minorities 2) Covers 705 communes (540 before a mid-term review) in 13 Provinces of Central Viet Nam, namely Thanh Hoa, Nghe An, Ha Tinh, Tuya Thien Hue, Quang Nam, Quang Nghai, Binh Dinh, Phu Yen, Khanh Hoa, Ninh Thuan, Lam Dong, Binh Phuoc. 3) Central region: Quang Tri, Quang nam, Ha Tinh and Quang Binh Provinces. 4) Central highlands and poor coastal provinces. 5) Six provinces including Kon Tum.	1) Ongoing (2002-2007) 2) Ongoing (2001-2007) 3) Ongoing (2001-2007) 4) Ongoing (1994-2004) 5) Ongoing (1999-2003)	1) Builds on previous German Agency for Technical Cooperation initiatives in participatory village planning, and other World Bank, DFID rural transport and primary education projects, and other donor interventions including IFAD and NGO-supported projects. Lesson sharing would be the major synergy potential. 2) Builds on experiences and lessons mainly from IFAD, but also the United Nations Capital Development Fund, Oxfam Great Britain, and the United Nations International Drug Control Programme in northern and central Viet Nam. Lesson sharing would be the major synergy potential. According to absorption capacity of provinces, IFAD interventions will not overlap with the project activities if community development excludes infrastructure investments. Donors coordination and lesson sharing efforts are extremely welcomed by the World Bank. 3, 4, 5) Unlikely
Asian Development Bank	1) Central Region Livelihood Improvement Project (USD 43 million AsDB loan, total cost USD 76 million) 2) Forests for Livelihood Improvement Project (Loan USD 50 million) 3) Rural Roads for Central Region (Loan of USD 65 million envisaged) 4) Forestry Sector (USD 33 million loan) 5) Tea and Fruit Development (USD 40 million loan)	1). Cofinanced by DFID (USD 16.5 million). An integrated rural development/poverty reduction initiative targeting poorest communes in poorest districts, promoting food security and income-generation through provision of microfinance services, agricultural technical support, rural infrastructure development and community development through the formation of organizations able to plan and implement development activities at the commune and village level. Institutional strengthening will take place at the district and commune level, while management support will be at the provincial level. 2) The project will include: (i) integrated natural resource management and a development plan for the entire project area; (ii) investment plans for the individual participating provinces for	1) Central Region: Quang Binh, Quang Tri, Thua Thien Hue provinces; Central highlands: Kon Tum Province. 2) PPTA scheduled for first half of 2003. Will cover all three central highland provinces i.e., Dak Lak, Gia Lai, and Kon Tum. 3) Will probably cover six provinces, including the three upland provinces. 4) Five central provinces including Quang Tri and Gia Lai. 5) 13 provinces, including Thanh Hoa.	Ongoing (2002-2007) Formulation Formulation 4) Ongoing (1999-2003) 5) Ongoing 6, 7, 8) Closing 2002	Possible

Donor/Agency	Project Name	Brief description	Coverage	Status	Complementarity/synergy potential
	6) Rural Infrastructure Project 7) Flood Emergency Assistance 8) Agriculture Sector Development Programme	improving food security, livelihoods and sustainable forest management; (iii) plans for ethnic minorities for food and livelihood security and development; (iv) proposals for bio-diversity conservation work eligible for the Global Environment Facility (GEF), i.e. main focus is on improved use/management of forest resources as a means to livelihood improvement/poverty reduction. 3) Currently being designed. 4) Major support to building local capacity in forest management 5) tea and fruit development 6) Investments in roads, water supply, irrigation and market place rehabilitation 7) Covers rehabilitation of irrigation systems, schools and health units 8) Programme for improvement of agricultural extension services and research capacity	6) In Soc Trang, Ben Tre, and Tra Vinh 7) Nine provinces in Mekong Delta region 8) All provinces of the Mekong Delta region		
Italian Government	Support to ethnic minorities in the central highlands Partnership agreement	Formulation still in progress Cofinancing through loans and grants, TA and implementation support	N.A.. N.A.	Formulation Agreed	Possible
Canadian International Development Agency	Rural Development Project		North coastal areas : Thanh Hoa and Mekong Delta: Soc Trang		
UNDP	1) Support to the National Assembly (NA) in the implementation of the Grassroots Democracy Decree 2) Support to the implementation of the CPRGS	1) Strengthen NA's capacity to implement the decree and disseminate information on its content among the public. 2) Includes various projects that aim at improving coordination among donors, lesson sharing (especially from IFAD-funded projects) and strengthening the national assembly capacity to perform its oversight function of the budget law-making process.	1) National level 2) National level, some provinces	1) Formulation 2) Formulation	1) Possible, dissemination of information on the content of the decree at the grass-roots level. 2) Possible
Oxfam United Kingdom	Ha Tinh Poverty Alleviation Programme (USD 9.7 million grant)	Cofinanced by SCF UK and DFID	Ha Tinh	Ongoing (1996-2004)	Credit interest rates should be harmonized among donors. Coordination is mandatory with IFAD project in Ha Tinh
Save the Children Fund (SCF)	1) Quang Ninh Ethnic Minority Education (GBP 87 500 grant)	1) to ensure appropriate education for marginalized children through improved access to school for children in remote areas, adapting teachers' curricula so they are relevant for ethnic	1) Tien Yen District, Quang Ninh Province 2) Thach Than district, Than Hoa	1) Completing (1996-2002) 2) Completing	Not possible Not wanted. Due to the lack of coordination between IFAD and SCF's credit programme,

Donor/Agency	Project Name	Brief description	Coverage	Status	Complementarity/synergy potential
	2) North Central Programme (Microfinance Plus), 3) Child Protection, Welfare and Inclusion 4) Young Lives	minority children, improved community involvement and promotion of best practices in ethnic minority education among government institutions and donors. 2) poverty reduction initiative with a gender perspective that improves the situation of children and develops sustainable financial services with formal banking sector and through financial intermediaries owned by poor themselves. Also, small productive loans provided to poor women and their families through group mechanism on a revolving basis, mobilization of savings, enhancement of management capacity and technical skills of implementers of the women's union at the district and commune level, promotion of school nutrition, health hygiene, education, and integration of disabled children. 3) Protection of trafficked children, and abused and exploited migrant children, access to basic services for unregistered migrant children through pilot participatory interventions at the district level, through information sharing among communities, mapping of poor migrant communities, assessment of links between exploitation and urban livelihood strategies, assessment of basic service access in migrant communities, advocacy and policy dialogue. 4) Longitudinal study on child poverty in Viet Nam.	Province, Thanh Chuong district, Nghe An Province, Cam Xueyen District, Ha Tinh Province 3) HCMC and North Viet Nam 4) Hung Yen, Lao Cai Provinces (north), Da Nang City and Lam Dong Province (Centre), Ben Tre (Mekong Delta)	(1993-2002) 3) Ongoing (1999-2004)	the two interventions had a negative impact on beneficiaries, who were confused by the different interest rates (IFAD, subsidised despite design, SCF, market rate) 3) Lesson sharing would be very useful for IFAD's work with ethnic minorities.
ActionAid Viet Nam	Details still to be sent		Projects cover the following areas: Lai Chau and Son La Provinces in the northern mountains, Ha Tinh and Quang Nam Provinces in the central region, and Ninh Thuan Province in the south. In 2002 the organization started working in Ha Giang, and Tra Vinh Provinces and in Ho Chi Minh City. Future interventions might include the central highlands, as a joint activity with Oxfam GB in 2003 A child protection programme is ongoing in the south of the country. In Tra Vinh Province, ActionAid will focus on a new education programme, especially designed		ActionAID constitutes a competent partner for IFAD, especially as regards capacity-building investments, since the organization has both the technical backstopping and resources to contribute effectively.

Donor/Agency	Project Name	Brief description	Coverage	Status	Complementarity/synergy potential
			for the Khmer minority group, on microfinance service delivery, dryland technology and prevention of trafficking of women. In Ha Giang Province, ActionAid is developing skills at the grass-roots level so that change is sustainable		
AusAID	Agriculture Development Project (USD 11 million grant)		Central coastal areas: Quang Ngai, Quang Nam, Binh Dinh and Kon Tum	Ongoing (2001-2006)	Possible
Japan Bank for International Cooperation (JBIC)	Infrastructure Development and Social Services		Mekong Delta: Tra Vinh, Soc Trang		
SIDA	Poverty Alleviation Programme (PAP) (USD 20 million grant over 4-year period)	Projects still to be formulated. Targeting will be of remote communes where ethnic minorities, vulnerable groups and the poor compose the largest share of the population. Capacity-building investments at all levels of the administrative system will aim to improve planning, management and implementation of poverty reduction endeavours. Public Administration Reform, decentralization and grass-roots democracy enhancement will be some of the cross-cutting issues on which SIDA will concentrate. The linkage between natural resource management and poverty reduction efforts will be an important element of SIDA's projects, with local communities as major protagonists of development interventions.	Probably Yen Bai, Quang Tri and Ha Giang Provinces	Formulation (2003-2004)	Possible
European Communities (EC)	Rural Development Projects		Cao Bang, Lai Chau, Son La, Bac Can		
New Zealand Official Development Assistance (NZODA)	Gia Lai Agroforestry Extension Project (USD 1.8 million grant)		Gia Lai	Ongoing (1997-2002)	
French Development Agency (AFD France)	Rubber Smallholders and Agricultural Diversification (USD 16.6 million grant)			Ongoing (1999-2004)	12 provinces in Central Region including Kon Tum, TT Hue, Quang Binh and Quang Tri
DFID	1) Water and Rural Environment Project 2) Rural Transport II 3) Northern Mountain Poverty Reduction Project (GBP 7.5 million cofinancing	1) Cofinanced with UNICEF Rural Water Supply and Sanitation Programme in Viet Nam, managed in partnership with UNICEF and MARD. Two-year project (GBP 2.8 million) that provides safe rural water and sanitation 2) Cofinanced with World Bank, this project increases access for people, goods and services in	2) 40 provinces (4 DFID- funded are in central Viet Nam) 3) Hoa Binh, Phu Tho, Bac Giang, Lao Cai, Son La and Yen Bai Provinces 4) National level	1) Ongoing (1999-2002) 2) Ongoing (2000-2006) 3) Ongoing	Unlikely Unlikely 3) Possible

Donor/Agency	Project Name	Brief description	Coverage	Status	Complementarity/synergy potential
	grant) 4) Poverty Analysis and Policy Advice Programme Phase II (GBP 82.06 million cofinancing grant) 5) Support to the World Bank Poverty Reduction Support Credit (GBP 14 million cofinancing grant) 6) Support AsDB's institutional strengthening and capacity-building for poverty reduction in the central region (cofinanced with GBP 1.8 million grant) 7) Central Region Livelihood Improvement Project (AsDB loan, GBP 12 million cofinancing grant) 8) Harmonization of Overseas Development Assistance	rural Viet Nam by improving basic rural infrastructure in 40 provinces and providing a strategy for sustainable maintenance of rural roads nationwide. DFID's contribution amounts to GBP 18.6 million and focuses on the rehabilitation and maintenance of rural roads in four provinces in central Viet Nam. 3) Supports investments and improvements in service delivery to poorest communes in six northern mountain provinces. 4) Provides Government and other donors with quality research information on poverty to inform policies and strategy. 5) Supports pro-poor structural reform, focused on private sector development, banking sector reform and SOE reform. 6) TA to diagnose and address institutional constraints in service delivery in pilot areas of four provinces. 7) Help the poor achieve better and more sustainable livelihoods and improved overall quality of life. Natural resource management strategies will be strengthened through increasing household food security, generating incremental household income by providing microfinance services, extension and rural infrastructure development, developing community capacity, strengthening the capacity of support services. DFID cofinancing will be for technical assistance for community development and environmental monitoring over five years. 8) To work with six other donors and the Government to harmonize procedures for managing donor assistance. In response to government concerns, due to administrative burden on already overstretched government agencies resulting in project delays, low disbursement rates and fragmented development programmes. Measures are designed to improve harmonized procedures with like-minded donors through a multi-donor trust fund	5) Nationwide 6) Quang Binh, Quang Tri, Thua Thien Hue, and Kon Tum At the national level	4) Ongoing (2001-2004)	

GENDER STRATEGY

SUMMARY

Consistent with IFAD's Strategic Framework (2002-2006) and the Plan of Action to Mainstream a Gender Perspective into IFAD's Operations (2003-2006), this strategy envisages as a starting point, the use of *gender mainstreaming as a tool across all project components and activities* to ensure that gender issues are systematically addressed at every stage of the project cycle. In addition, it proposes six interrelated and mutually reinforcing main thrusts, which build on the lessons learned during the implementation and evaluation of IFAD's past projects in Viet Nam. The strategy aims to address both the *practical and strategic needs* of women, thus increasing the impact of interventions on poverty and gender inequality. Primarily, it promotes a change in prevailing norms relating to gender by empowering grass-roots institutions to lead the process of change, thereby ensuring its sustainability.

IFAD projects can promote gender equity and modify cultural practices that discriminate against women by giving precedence to women in community development management and enhancing their role outside the household. IFAD project experience has shown that prevailing gender imbalances can be modified and perhaps even redressed by development interventions that challenge social norms.

STRATEGIC THRUSTS IN GENDER MAINSTREAMING

1. Productive Resources - Access, Ownership and Control by Women

While land and forest resources are used by rural women, they have no legal rights of ownership or control over these resources. Promoting joint titling (of both husband and wife) on certificates for land and forest use will be pursued by covering the extra costs arising from the issuance of new certificates. The benefits of this endeavour will be monitored and reported, and fed into national decision-making so that this activity can be adopted by the Government and replicated nationwide.

2. Strengthening Women's Organizations: Increased Access to Financial Services

IFAD will support the formation and development of SCGs in order to promote the empowerment of women. Beyond the significant role of SCGs in providing women with access to microfinance services, these groups have the potential to assume crucial self-help functions and become institutions capable of decision-making, generating new opportunities for women and increasing their bargaining power in the public sphere. VWU promotes this 'credit-plus' function throughout the country and will continue to play its important mobilization role. Emerging social organizations and local international NGO branches should complement VWU's work and broaden its agenda in addressing women's concerns. The microfinance bill to be enacted in 2003 will provide the legal framework for the SCGs, and possibly their apex bodies or federations, to connect with the national banking system. The self-help model of such primary and secondary groups will contribute to the efforts of the Viet Nam Bank for the Poor and the Viet Nam Bank for Rural and Agricultural Development in testing sustainable solutions in extending microfinance services to the poor.

3. Strengthening Women's Organizations: Increased Community Management Capacities

To address women's strategic needs, SCGs will take on important self-help functions. In this way, they will represent not only a place to acquire new skills, access group resources and approach financial and market institutions, but also an important testing ground and entry point for women in the realm of community affairs management. The facilitating role of the VWU in helping poor women identify and manage community development projects will help address the traditional exclusion of women from taking up management roles at the grass-roots level. Together with other organizations

and international NGOs, the VWU will strengthen the capacity of SCGs to help women participate more fully in the community. The impact on poverty reduction and household living standards, of women exerting their political and civil rights, and participating in managing community affairs should be monitored by project M&E.

4. Pursuing a Balanced Division of Labour: A Lighter Workload

Women's assumption of new community responsibilities and increased contribution to family income and welfare should empower them to negotiate more favourable terms in the gender distribution of labour. In this context, organizations such as VWU and the farmers' association (FA) could supplement women's individual efforts by providing gender training courses and addressing the issue of intra-household workload sharing within their programmes.

Village institutions that are positively sanctioning a more equal workload through sharing and management practices should be involved in IFAD activities, as this type of affirmative action promotes gender equity by influencing social behaviour. Monitoring of workload management and sharing should be carried out by project M&E units to assess the impact of project activities on this major issue affecting women's well-being and productivity.

5. Enhancing Women's Visibility as Economic Agents

Despite their substantial contribution to the household economy, food security and nutrition of their families, women's participation is played down both in paid and unpaid work. As farmers, women perform an estimated 70 to 80% of the work in the field and in livestock management. However, their needs are overlooked in macro and in local-level planning, with agricultural policies and resource allocations favouring cash crops over subsistence, export crops over self-sufficiency in food, cattle over small ruminants and poultry, raw material production for factories over sustainable community and social forestry and capture fisheries over aquaculture. Equal access to vocational training and extension services – with women's needs as farmers and income-earners being assessed by Farmers' Field Schools or other local vocational training centres - will be a priority in all income generation and diversification activities, and in other agricultural development components. This will improve agricultural productivity and off-farm incomes, and enhance women's visibility as economic agents, thus substantially contributing to the improvement of their position in the community and the household. Monitoring the impact of this activity will prove the importance of targeting women as trainees in development and poverty reduction efforts and be conducive to a policy dialogue with the Government on reorienting agricultural policies and resource allocations, including training services, towards women's needs.

6. Combating Domestic Violence through Social Mobilization

The strategy to combat domestic violence will use two approaches: one implies opening up the delicate realm of intra-household relations and support the intervention of women's groups and other village institutions in household affairs, with the use of appropriate community mechanisms, especially village institutions, when necessary. The second implies increasing public awareness in the community and at the various administrative levels by providing both men and women with gender training courses organized for instance by FA and the VWU, which deal with issues of domestic violence. Such courses could be combined with programmes organized by other grass-roots and local institutions undertaking awareness-raising campaigns. Since data on domestic violence is quite fragmented and the institutional response to it is still missing despite the Government's inclusion of the issue in its CPRGS, the VWU should regularly check the impact of such a strategy by monitoring (i) the incidence of domestic violence and (ii) any improvements in women's quality of life once they are safe from domestic violence. If the strategy is effective, it should be replicated throughout the country using VWU's network of groups and associations.